مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان

كلير مك إيفوي واميل ليبرن

small arms survey
HSBA

٢٠

مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان

كلير مك إيفوي واميل ليبرن

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HM Government
Ministerie van Buitenlandse Zaken

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٠

طبعة أولى نيسان ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva,Switzerland

تحضير النسخة:تانيا أنولوكي
تدقيق اللغة: دونالد ستراتشن
رسم الخرائط: ماب غرافيكس
طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)
طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا
رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-32-8

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المشروع عن امتنانه لما يتلقاه من دعم من حكومات استراليا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، ونيوزيلندا، واسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً يغطي جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. كما يتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غير الحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

ت: ٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧+
ف: ٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨+
ب: sas@smallarmssurvey.org
م: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من سنوات عدة يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع تطور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات الحد من العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان الاستشارة السياسية الضرورية للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مصغرة باسم تقارير السودان (Issue Briefs) تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على العنوان التالي: http://www.smallarmssurveysudan.com

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع دعماً في السابق من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida).

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مك إيفوي، مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
ب: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
م: http://www.smallarmssurveysudan.com
محرر سلسلة أوراق عمل الHSBA: اميل ليبرن

المحتويات

نبذة عن الكاتبين ٩

مصطلحات ومختصرات ١٠

الملخص ١١

توطئة ١٢

١. مقدمة ١٣

٢. إرث الحروب الأهلية في السودان: قوات دفاع جنوب السودان والعنف السوداني الداخلي ١٥

٣. ديناميات انعدام الأمن في جنوب السودان ٢١

جماعات قبلية مسلحة ٢٤

جيش الرب للمقاومة ٢٩

الوحدات المشتركة/المدمجة ٣٠

الجيش الشعبي لتحرير السودان ٣١

٤. أمن جنوب السودان في مرحلتي ما قبل سنة ٢٠١١ وما بعدها ٣٥

٥. الخاتمة ٣٩

الحواشي ٤١

المراجع ٤٨

نبذة عن الكاتبين

كلير مك إيفوي تدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA) التابع لمركز مسح الأسلحة الصغيرة منذ سنة ٢٠٠٦. كلير حاصلة على درجة ماجستير حقوق في قانون حقوق الإنسان وماجستير في الصحافة. وتابعت كلير الأحداث في السودان عبر وظائفها العديدة التي شغلتها منذ عام٢٠٠٠ .

اميل ليبرن كاتب استشاري ومحرر مختص بمسائل الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. أسهم في العديد من مشاريع مركز مسح الأسلحة الصغيرة ومركز الحوار الإنساني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يقوم بتحرير سلسلتي أوراق عمل وتقارير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA) منذ سنة ٢٠٠٦.

مصطلحات ومختصرات

جمهورية أفريقيا الوسطى	*CAR*
اتفاق السلام الشامل	*CPA*
جمهورية الكونغو الديمقراطية	*DRC*
حكومة جنوب السودان	*GoSS*
مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري	*HSBA*
الوحدة المشتركة/المدمجة	*JIU*
جيش الرب للمقاومة	*LRA*
حزب المؤتمر الوطني	*NCP*
الجبهة الإسلامية القومية	*NIF*
القوات المسلحة السودانية	*SAF*
حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان	*SPLM/A*
قوات دفاع جنوب السودان	*SSDF*
بعثة الأمم المتحدة في السودان	*UNMIS*
قوات الدفاع الشعبي الأوغندية	*UPDF*
برنامج الأغذية العالمي	*WFP*

الملخص

شكل عام ٢٠٠٩، بالنسبة لحكومة جنوب السودان ذات السنوات الأربع، عاماً صعباً، إذ كافحت خلاله في إدارة أزمات مالية وإدارية وأمنية متعددة في الوقت الذي كانت تصارع فيه من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد خيم على هذا الصراع وبشكل كبير ظل الانتخابات التشريعية والتنفيذية بموجب اتفاق السلام الشامل المقرر عقدها في شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠١٠ واستفتاء تقرير المصير للجنوب في شهر كانون الثاني/يناير سنة ٢٠١١. وعلى مدار السنة تقريباً اشتدت حدة التوتر بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان . واقترن ذلك بتبادل الاتهامات بشأن تعطيل جوانب معينة من عملية السلام. كما شهد جنوب السودان خلال الفترة نفسها موجة كثيفة من أعمال عنف مسلحة اجتاحت المناطق الريفية. وكان العنف منظّماً تنظيماً جيداً، شاركت فيه جماعات قبلية متعددة، وأظهر وحشيةً لم يسجل مثلها في تقارير السنوات الأخيرة. وبحلول نهاية السنة قُتل نحو ٢٥٠٠ وشُرد ٣٥٠ ألفاً من الجنوبيين، من دون إحراز أي تقدم حقيقي لمعالجة الصراعات. ورقة العمل هذه تركز على أعمال العنف التي نشبت في سنة ٢٠٠٩، بما في ذلك تناول أسبابها الجذرية وترابطها بالتنافس السياسي والهيمنة على الصعيدين المحلي والوطني. وتسلط الورقة الضوء على مصادر انعدام الأمن الحالية والمحتملة خاصة أن البلاد مقبلة على الانتخابات الوطنية والاستفتاء على تقرير مصير الجنوب وما بعدهما.

توطئة

ورقة العمل هذه هي نشر مسبق لفصل خاص مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٠: عصابات وجماعات وبنادق. ونظرا لتغير مجرى الأحداث السريع في السودان وإجراء الانتخابات الوطنية الأولى بعد أكثر من ٢٠ سنة، فقد اعتبر المؤلفان نشر الفصل في وقت مبكر أمراً من شأنه تزويد مراقبي الشأن السوداني بمعلومات مرجعية قيّمة. وتستند الورقة إلى أبحاث ميدانية أجريت في جنوب السودان في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تستكملها استشارات مكثفة وعقد مقابلات خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويجب التنويه أنه لم يتم تحديث التحليلات لتعكس حمى الانتخابات الحالية أو أية أحداث أخرى وقعت منذ منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وتستعرض الورقة الديناميات الداعمة للعنف المسلح الجنوبي خلال حقبة الحرب الأهلية، إذ أن هذا العنف يعكس حقيقة أن تاريخ جنوب السودان سيواصل تأثيره العميق على استقراره أو عدم استقراره المستقبلي. وكثيراً ما يجري إغفال هذه الحقيقة أو تجاهلها، والذي يعود في جزء منه إلى أن العديد من المتورطين الجنوبيين الذين اقترفوا أعمال عنف أبان الحرب هم الآن في مراكز القوى، بما في ذلك المستويات العليا في حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وتركيبة السلطة هذه هي جزء من ثقافة الإفلات من العقاب ذات الجذور العميقة، بل هي أيضاً سمة من سمات مجتمع شديد العسكرة يجيز استخدام القوة أو التهديد بها. والبيئة السياسية لمرحلة "ما بعد انتهاء الصراع" في الجنوب محدِّدة بفعل التوازن الهش بين مختلف الجماعات العرقية وسماسرة السلطة، إلى جانب التركيز المستمر على "العدو" في الشمال. أن ساسة الجنوب لم يسعوا إلى إحقاق العدالة لضحايا العنف الداخلي الجنوبي ولم تكن هناك محاولة تسمح للجنوبيين بالتصالح مع ماضيهم عبر عملية مصالحة جنوبية ذات جدوى – ناهيك عن المصالحة الوطنية. فالذكريات مديدة، والمرارة الناجمة عن الحرب متأصلة. ولا شيّ من هذا يبشر بخير بالنسبة لقدرة جنوب السودان على تحقيق الاستقرار بنفسه، بغض النظر عن نتائج استفتاء تقرير المصير للجنوب.

وزادت الانتخابات الحالية من تعقيد الأمور. فبحسب التقارير، اتسمت الانتخابات على المستوى الوطني ببث التخويف والحرمان الشامل، مما أدى إلى مقاطعة في اللحظة الأخيرة وتهديدات وعقد صفقات سرية وشيوع قدر كبير من الفوضى. أما الجنوبيون فلديهم ما يحفزهم إلى الاحتفال، ألا وهو التمكن من التصويت. إلا أن الحزازات والانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان زادت في الوقت الذي تحتاج فيه إلى استجماع قواها قبل موعد الاستفتاء القادم. ولو صرفت نصف الموارد والجهود، سودانياً وعالمياً على حد سواء، على أنشطة المصالحة من مجموع ما صرف على عملية "الدمقرطة"، لبدا مستقبل السودان واعداً بشكل أكبر.

ا. مقدمة

التفاؤل الذي أعقب اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ بين حزب المؤتمر الوطني السوداني الحاكم (NCP) وجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A)[١] كان قد تلاشى منذ أمد طويل. وبما أن «الفترة المؤقتة» بسنواتها الست التي تلت التوقيع على اتفاق السلام الشامل على وشك الانقضاء، فقد توقف تنفيذ بنود رئيسية عديدة في الاتفاقية بدرجة كبيرة وتدنت الثقة بين الطرفين إلى مستوى منخفض للغاية. وعمل الطرفان على تحديث قدرتيهما العسكريتين قبل موعد الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب المقرر إجراؤه في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (لويس، ٢٠٠٩، ص ١٦).

واعتبارا من أواخر سنة ٢٠٠٩ رأى كثير من مراقبي الشأن السوداني أن اتفاق السلام الشامل ليس إلا وقفاً مؤقتاً ومتعثراً لإطلاق النار (أشوورث، ٢٠٠٩، ص ٥). وتدل المؤشرات على أن حزب المؤتمر الوطني سوف يستمر في إعاقة التنفيذ الكامل للاتفاق إلى أقصى مدى ممكن، وسيكافح الجيش الشعبي دفاعاً عنه إذا لزم الأمر، وبالأخص بجزئية الاستفتاء[٢]. وترى حكومة جنوب السودان – المشكلة في سنة ٢٠٠٥ بأغلبية من الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تتهم بالفساد وسوء الأداء أن الاستفتاء هو إحدى الطرق القليلة لاسترجاع شرعيتها الآفلة[٣].

وبالإضافة إلى ذلك، شهد الأمن في الجنوب تدهوراً ملحوظاً في سنة ٢٠٠٩، الأمر الذي رأت فيه حكومة جنوب السودان امتداداً للحرب الأهلية الثانية (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٩، ص١)[٤]. فقد شاركت فيها طائفة من الجماعات المسلحة العرقية أو القبلية تغذيها مظالم عديدة تحملها على حكومة جنوب السودان، بعضها يتلاعب بها سماسرة السلطة كسباً لمزيد من النفوذ والسيطرة والثروة. وقدر قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر أيلول/سبتمبر فرصة "عودة الحرب ضد حزب المؤتمر الوطني» بنسبة ٥٠ في المائة[٥]، فضلاً عن أن احتمال اشتداد الحروب العرقية (وما يتصل بها) في جنوب السودان قبل سنة ٢٠١١ وبعدها يبدو أعلى من ذلك. ورغم هذه التوترات، فقد واصلت عملية السلام تقدمها المتعثر اعتباراً من نهاية سنة ٢٠٠٩[٦]. إلا أن كلا الجانبين ابقي الخيارات العسكرية مفتوحة.

النتائج الرئيسية لهذا الفصل هي:

- تصاعد العنف الجنوبي الداخلي في سنة ٢٠٠٩ اقترن مباشرة بسير الحرب الأهلية وتاريخ التفتت الجنوبي.
- مع اقتراب انتخابات سنة ٢٠١٠ واستفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١[٧] أصبح العنف الجنوبي سياسياً على نحو متزايد، الأمر الذي يهدد اتفاق السلام الهش.
- سماسرة السلطة يعملون على ما يبدو على إذكاء الصراع بقوة في الجنوب.

- عجزت حكومة جنوب السودان على وقف العنف المتصاعد؛ وانتهجت سياسة – نزع السلاح بالقوة – الأمر الذي سيفاقم انعدام الأمن على أرض الواقع.
- مع دنو سنة ٢٠١١، تزايد احتمال نشوب نزاع مسلح مسّيس في السودان.

ورقة العمل هذه تستعرض تاريخ الحروب بالوكالة في الجنوب وانقسامات الجماعات المسلحة في جنوب السودان خلال التسعينات. وتسلط الضوء على المصادر الرئيسية لانعدام الأمن بدءاً من أواخر سنة ٢٠٠٩، وتحدد الجهات المشاركة وتحلل ارتباطها بالخلفية التاريخية لحروب الجنوب "المتشابكة" المتعددة (جونسون، ٢٠٠٣، ص ١٣). وتستعرض ورقة العمل ارتفاع مستويات العنف الذي شاركت فيه الجماعات القبلية وتضعه ضمن سياق لعلاقات حزب المؤتمر الوطني وحكومة جنوب السودان الأوسع، والجمود في اتفاق السلام الشامل وعجز حكومة جنوب السودان في تقديم إدارة وأمن لهما معنى. وأخيرا، تسلط الورقة الضوء على افتقار السودان لمستقبل متماسك وواثق بل قاتم، ما لم تتخذ الخطوات اللازمة لبعث الاستقرار فيه[٨] .

هذه الدراسة تعتمد على بحوث كمية ونوعية دامت أكثر من ثلاث سنوات تخص الديناميات الأمنية في السودان اشتركت فيها طائفة من الاستشاريين لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان التابع لمسح الأسلحة الصغيرة [٩]. وقام المؤلفان بين شهر آب/أغسطس سنة ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بسلسلة مقابلات إضافية مع مسئولين سودانيين وأعضاء في المجتمع المدني وموظفين دوليين عاملين في جنوب السودان [١٠] .

٢. إرث الحروب الأهلية في السودان: قوات دفاع جنوب السودان والعنف السوداني الداخلي

تاريخ الحكومات الوطنية السودانية طويل في استخدام وكلاء لها في جنوب السودان ومناطق الشمال والجنوب الحدودية. ومؤخرا يخوض الوكلاء الحروب في دارفور بالنيابة عنها كي تحافظ هذه الحكومات على قواتها النظامية. وقد انخرطت هذه الميليشيات المجندة محلياً، وذات الروابط السرية بالحكومة الوطنية، في القتل الجماعي والتشريد والعنف الجنسي والنهب من دون أن يكلف ذلك الخرطوم كثيراً [١١].

استخدمت القوات المسلحة السودانية الوطنية (SAF) في جنوب السودان هذه الأساليب بشكل كبير في أعقاب الانقسام الكارثي في حركة التمرد لسنة١٩٩١ [١٢]، إذ انشقت مجموعة من كبار القادة في إقليم أعالي النيل [١٣] احتجاجاً على أسلوب القيادة الاستبدادي لمؤسس الجيش الشعبي لتحرير السودان، جون قرنق، وهو من الدينكا؛ وعلى تأييد قرنق لـ"سودان جديد" متحد[١٤] وعلى انتهاكات قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان بحق المدنيين. وتمخض عن ذلك الانقسام حروب أهلية متعددة داخل الجنوب، "غذت وكثفت الاقتتال العام لحرب "الشمال والجنوب"" (جونسون، ٢٠٠٣، ص١٢٧). ونجحت الخرطوم في استغلال الانقسامات العرقية والسياسية في مناطق الجنوب والحدود، وضمان الولاء لها مقابل سلع مادية وأسلحة وذخائر. وتكاثرت الجماعات المسلحة الجنوبية المتنافسة والميليشيات المدعومة من الحكومة بالعشرات، في الوقت الذي دب فيه الضعف بالجيش الشعبي لتحرير السودان – جناح قرنق [١٥] بعد أن فقد الدعم من إثيوبيا التي كانت راعيته [١٦].

أنشأت الجبهة الإسلامية القومية (NIF) وهي سلف حزب المؤتمر الوطني (NCP) الحاكم، كثيراً من الجماعات المسلحة الموالية للخرطوم وسلحتها وفق إستراتيجية متعمدة تتبنى سياسة "فرق تسد". وبحلول سنة ١٩٩٧، وقعت سبع جماعات ضمن معسكر الحكومة اتفاق الخرطوم للسلام مع الجبهة الإسلامية القومية، وشكل بالتالي الاتفاق مظلة رمزية إلى حد كبير لقوات دفاع جنوب السودان (SSDF) [١٧]. وكانت مخابرات القوات المسلحة السودانية العسكرية توجه أعضاءها وتمدهم بالسلاح (يونغ، ٢٠٠٧، ص ١٧؛ أرنولد، ٢٠٠٧، ص ١٧–١٨) [١٨]. ومن أهم ما في اتفاق السلام الإقرار بأن قوات دفاع جنوب السودان هي القوة الأمنية الوحيدة التي "تمثل" جنوب السودان، وأنشأ الاتفاق "مجلس تنسيق" يخول الجنوب ممارسة بعض السلطات، وينص على حق إجراء استفتاء على تقرير المصير (اتفاق الخرطوم للسلام لسنة ١٩٩٧، المادة١٠). واعتبرت قوات دفاع جنوب السودان الاستفتاء فرصة ينشدها الجنوب بغية الانفصال [١٩]. ووقع فصيل جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المتحد بقيادة لام اكول اتفاقاً منفصلاً مع الجبهة القومية الإسلامية في سنة ١٩٩٧، وهو اتفاق فشودة للسلام – الذي تعهد أيضا

بإجراء استفتاء على تقرير المصير[٢١] (اتفاق فشودة للسلام، ١٩٩٧، المادة ٢).

إلا أن الجبهة القومية الإسلامية لم تف بوعودها، وأشتد القتال الجنوبي والقتال العرقي في التسعينات بكثافة بينما واصلت الحركة الشعبية انقساماتها، وواظبت الخرطوم على بحثها عن الجماعات المستاءة بغية تسليحها ودعمها. وقد نجم عن ذلك بعض من أسوأ الفظائع التي ارتكبت في الحرب الأهلية، بما في ذلك «مجزرة بور» التي ارتكبتها قوات النوير التابعة لرياك مشار بحق مدنيين من الدينكا في بلدة جون قرنق بولاية جونقلي مع أوائل سنة ١٩٩١. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، الحرب التي دارت بين القوات الموالية لرياك مشار وباولينو ماتيب (والائتان من النوير) بغية السيطرة على حقول النفط في ولاية الوحدة، والتهجير الجماعي للجنوبيين، واختلاس المساعدات الغذائية وما نجم عن ذلك من مجاعة تسببت فيها ميليشيات مدعومة من الحكومة. إن الانقسام المحوري للجيش الشعبي لتحرير السودان، المدفوع بمشاعر عدم الرضا الواسعة النطاق من قرنق، "تغير وحجب بالأساس بفعل انبعاث اللغة القبلية" (جونسون، ٢٠٠٣، ص١١٥). في الواقع عمّقت المجازر مرارة الطوائف، داعية الحروب بين الدينكا –النوير والنوير – النوير إلى الظهور. ودارت هذه الحروب بالتوازي مع الحروب ضد الجبهة القومية الإسلامية في مناطق مهمشة أخرى لـ(شمال) السودان، بما في ذلك جبال النوبة والنيل الأزرق وشرق السودان، ثم دارفور.

وبمرور الوقت زاد عدد المقاتلين داخل معسكر قوات دفاع جنوب السودان التي كانت تخوض الحروب بالوكالة بالنيابة عن الخرطوم بشكل ملحوظ. وأضاف مؤتمر عقد في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١ عدداً وفيراً من الجماعات القبلية المسلحة إلى المظلة، وكان قد بدأ كثير منها كوحدات حماية الدفاع عن القرى ضد غارات الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما زاد كثيراً من حجم قوات دفاع جنوب السودان ومن مناطق سيطرتها وقدرتها على إزعاج الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد اشتملت الجماعات الجديدة على قوى عرقية مسلحة، معظم أعضاؤها من أفراد سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان من مجتمعات الباري والديدينغا والدينكا والفرتيت والمنداري والمورلي والنوير وتوبوسا. كما استخدمت الخرطوم جماعات مسلحة أجنبية كقوى بالوكالة مثل جيش الرب للمقاومة الأوغندي (LRA)، وهي علاقة سهلها أفراد في قوات دفاع جنوب السودان، بمن فيهم رياك مشار [٢٢] .

لقد تم إبقاء مختلف عناصر قوات دفاع جنوب السودان منقسمة عمداً وفي حالة متقلبة بشكل متواصل، فهم موالون للخرطوم بنسب متفاوتة، مع ذلك فقد أثبت ذلك النسيج المعقد من التحالفات، في نهاية المطاف، جدواه استراتيجياً وتكتيكياً للقوات المسلحة السودانية. وبتوقيع اتفاق السلام الشامل في سنة ٢٠٠٥ شكل هذا النسيج تهديداً بالغاً للجيش الشعبي لتحرير السودان، بسبب قدرته على تجنيد أعداد كبيرة من داخل مجتمعاته المحلية (أرنولد، ٢٠٠٧، ص ٤٩٤). فهو يسيطر على قطاعات كبيرة من أعالي النيل، وأقسام من شمال وغرب بحر الغزال وأقسام من شرق الاستوائية (يونغ، ٢٠٠٦، ص١٩)، ووفر الحماية لحاميات القوات المسلحة السودانية في الجنوب، سامحاً للقوات المسلحة السودانية بالتنقل عبر أراضيه. والأهم من ذلك ساهم في تسهيل تطوير الخرطوم لصناعة النفط في المناطق الوسطى من جنوب السودان عَبَر "تطهير" حقول النفط من السكان المحليين باستخدام طائرات الهليكوبتر

المسلحة السودانية والميليشيات العربية المدعومة من الحكومة المعروفة باسم المراحيل. هذه الجماعات، التي هي ليست بحركة سياسية أو عسكرية متماسكة، تنخرط في عمليات روتينية وولاءات متقلبة نفعية للحصول على الذخيرة والأسلحة من مصادر مختلفة، "فالولاءات القبلية أو العشائرية أو الإقليمية والسعي لتحقيق مصلحة شخصية تطغى جميعها على الأيديولوجية" (يونغ، ٢٠٠٦، ص١٩).

ومن المفارقات أن التيار الرئيسي للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان ربح الدعاية والحروب العسكرية على حد سواء رغم عدم شعبية رؤية قرنق المتمثلة في سودان جديد موحد. واكتسبت قوات دفاع جنوب السودان وضع المنبوذ (اذ الصق بها الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان تسمية «عملاء الحكومة»)، ولم تتلق دعماً دولياً لا في اتفاق الخرطوم ولا اتفاق فشودة. وفي نهاية المطاف، وقع حزب المؤتمر الوطني، تحت ضغط شديد من المجتمع الدولي، والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان على اتفاق السلام الشامل والأخير بوصفه ممثلاً عن الجنوب. وباستبعاد قوات دفاع جنوب السودان عمداً من مفاوضات السلام، حظر اتفاق السلام الشامل سائر القوى المسلحة الأخرى العاملة في جنوب السودان، من الاشتراك (باستثناء الجيش الشعبي لتحرير السودان) ، مما أجبر أعضاء قوات دفاع جنوب السودان، فضلا عن الجماعات المسلحة التي تقع خارج المظلة، إما للانضمام الى الحركة الشعبية أو إلى القوات المسلحة السودانية (أو قوات الأمن التابعة لكل منهما)، أو العودة إلى الحياة المدنية بالانضمام إلى «سلك الخدمة المدنية أو مؤسسات المجتمع المدني» (اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥، الترتيبات الأمنية، الفقرة ٧ب). ولهذا عزّز اتفاق السلام الشامل قاعدة سلطة الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسعى في الوقت نفسه، إلى ضمان عدم قدرة جميع "الجماعات المسلحة الأخرى" (معظمها ميليشيات جنوبية موالية للحكومة) على زعزعة الاستقرار في المنطقة في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل. وأجبر أعضاء مختلفين من قوات دفاع جنوب السودان، بحكم عزلتهم وبحكم رغبتهم في البقاء في الجنوب، على التكيف مع الوضع الجديد.

وحتى قبل التوقيع على اتفاق السلام الشامل، كان عدد من قادة الميليشيات الرئيسيين قد عاد إلى حظيرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومنهم رياك مشار (قوات الدفاع للشعب الجنوبي، من بين مجموعات أخرى)؛ جيمس ليا وتيتو بيال (حركة استقلال جنوب السودان)؛ لام اكول (الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان – الموحد)، ومارتن كيني (قوة الدفاع الاستوائية). وبعد وفاة قرنق غير المتوقعة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥ ورث نائبه سلفا كير رئاسة حكومة جنوب السودان، الأمر الذي اكتنفته عدة تداعيات طويلة الأمد. حيث ظهرت "قوة مركزية" تحيط بسلفا، فيما عُزل أنصار مشروع قرنق المتصل بسودان جديد متحد، وساءت الشراكة السياسية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، وافترقا بشكل حاد (نيابا، ٢٠٠٩، ص ٤–٥) [٢٣].

لكن ما هو ذو دلالة حاسمة قيامُ سلفا على الفور تقريبا بالابتعاد والقطع مع سياسة قرنق المتمثلة بنبذ الميليشيات الجنوبية، الأمر الذي أفضى إلى توقيع إعلان جوبا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ [٢٤] إذ اصطفت بموجبه رسمياً قوات دفاع جنوب السودان ومختلف الجماعات

المسلحة الأخرى مع الحركة الشعبية. وبحلول سنة ٢٠٠٩ كان قد انضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان نحو ٣٠ من الميليشيات يبلغ عدد مقاتليها رسمياً ٣٢ ألف فرد [٢٥]. وجرى تزيين هذه الصفقة بإمدادات من المواد الغذائية والأموال وحرية الإقامة خلال فترة الاندماج الرسمية، والوعد بدفع رواتب منتظمة حالما اندمجت القوات (أرنولد، ٢٠٠٧، ص ٤٩٧). كما كوفيء باولينو ماتيب رئيس أركان قوات دفاع جنوب السودان السابق كوفئ بمنصب نائب القائد إلاعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان (ومنذ ذلك الحين رقي إلى رتبة لواء)، متخذا اسمياً منصب المركز الثاني بعد سلفا في تراتبية الجيش الشعبي لتحرير السودان [٢٦].

وبالمثل اصطف ما يقرب من ١،٤٠٠ من المقاتلين الجنوبيين رسمياً مع القوات المسلحة السودانية (أرنولد، ٢٠٠٧، ص ٥٠٥؛ مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧a، ص ٣٤٠– ٣٤٤)، يحدوهم الحصول على الأموال والأسلحة والذخائر وثكنة في الخرطوم ومواقع في الوحدات المشتركة/المدمجة (JIUs) التي فوض بها اتفاق السلام الشامل. وأتى معظم هؤلاء من قوى شهدت انقسامات بحيث انضم الغالب الأكبر من أفرادها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وبقي عدد أصغر بكثير ضمن معسكر القوات المسلحة السودانية. وكانت "حرب المزايدة" بين حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان على نيل ولاء القوى على أشدها خاصة في مواقع إستراتيجية مثل مناطق الامتيازات النفطية.[٢٧] ولذا كان إعلان جوبا انتصاراً دبلوماسياً كبيراً للجيش الشعبي لتحرير السودان، إذ استمال عدداً كبيراً من القادة العسكريين الجنوبيين الرئيسيين. لكن دمج قوة تقدر بـ١٢٥ ألف فرد، ربعها أفراد سابقون في قوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان هو أمر محفوف بالصعوبات اللوجستية ومحاط بالتوتر بين العدوين السابقين (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٩، ص ٨). ونتيجة لذلك عانى الجيش الجنوبي الوليد من الانشقاقات والوهن المتواصل في سلسلة القيادة والتحكم.

الجروح التي خلفها الاقتتال الجنوبي خلال الحرب الأهلية ما برحت عميقة حتى في أواخر سنة ٢٠٠٩، إذ ما فتئت المظالم ذات الأمد الطويل التي يحملها أفراد الميليشيات المدعومة من الخرطوم ممن أعلنوا في وقت لاحق ولاءهم للجيش الشعبي لتحرير السودان، لازالت قائمة ضد الجيش الجنوبي وحكومة جنوب السودان. وهي مظالم تتراوح بين مخاوف من هيمنة المجموعة العرقية الدينكا على الجيش الشعبي وحكومة جنوب السودان، وعداوات شخصية ناجمة عن فظائع الحرب، ومخاوف بشأن استفتاء سنة ٢٠١١ [٢٨] والاستياء مما يتعرضون له من تهميش داخل الجيش.

وبما إن إعلان جوبا منح عفواً شاملاً عن جميع الأنشطة المرتبطة بالحرب، فإن الكثيرين من القادة العسكريين المتنفذين الذين قاتل بعضهم بعضاً أثناء الحرب الأهلية ولكل منهم سجله الحربي الطويل والوحشي، غدوا أيضا جزءاً من نخب حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. أولئك الأفراد ما برحوا يواصلون عداواتهم وتباريهم لنيل المراكز والنفوذ ومنافذ الموارد وهم في مواقعهم الجديدة، الأمر الذي حول كلاً من حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان طوائف منقسمة تهدد الاستقرار. وفي غضون ذلك، فإن الانقسامات العرقية العميقة ذات العلاقة بالحرب تتفاقم ويدأب السياسيون والنخب العسكرية والمثقفون على استغلالها على حد السواء . [٢٩]

ومثلما لم تبذل أي محاولة لتعزيز المصالحة الوطنية منذ اتفاق السلام الشامل، رغم إدراجها صراحة في بروتوكول تقاسم السلطة (اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥، المادة ١,٧)، لم يبذل إلا نزر قليل من الجهود لتحقيق مصالحة جنوبية مستدامة في أعقاب إعلان جوبا .[٣٠] إن استمرار الانقسامات العميقة يجثم بثقله على مستقبل جنوب السودان.

٣. ديناميات انعدام الأمن في جنوب السودان

في سنة ٢٠٠٩ شهد جنوب السودان تصاعداً كبيراً في أعمال العنف المسلح أسفرت عن مقتل ٢٥٠٠ وتشريد ٣٥٠ ألف شخص (منظمة أوكسفام، ٢٠١٠، ص١، انظر خريطة رقم ١). جرت أعمال العنف هذه بينما كان تنفيذ اتفاق السلام الشامل يشهد تأزماً[٣١]، إذ انشغلت حكومة جنوب السودان على وجه الحصر تقريبا بمواجهة العدوان الشمالي المتصور، على حساب قضايا الأمن والحكم الأكثر إلحاحا (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٩، ص ٣–٤). هذا الجزء يشير إلى العديد من العوامل الهيكلية التي عززت أعمال العنف الأخيرة وفاقمتها، ومن بعد يحدد الجهات الفاعلة المسلحة الرئيسية التي ستشترك أو قد تصبح مشاركة في أعمال العنف المسلح في الفترة التي تسبق سنة ٢٠١١ وما بعدها. العوامل الهيكلية مصنفة تحت عناوين عريضة، وهي "الحكم" و"العرق" و"الاقتصاد" و"المجتمع".

الحكم

- بعد توقيع اتفاق السلام الشامل بخمس سنوات ، تسعى حكومة جنوب السودان جاهدة لتطوير مؤسسات دولة قابلة للمساءلة والديمقراطية، ولتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وهناك أسباب كثيرة لهذه الصعوبات، بما في ذلك الافتقار العميق للقدرات، ولكن الغضب إزاء حكومة جوبا التي يعتقد بأنها استغلالية وفاسدة وغير تمثيلية وذات أداء سيئ هو غضب عام ومتزايد.

- المجتمعات المحلية المحرومة من حقوقها تتنافس بشراسة على أكثر الموارد حيوية وليس بإمكانها اللجوء إلى المؤسسات الشرعية لتسوية منازعاتها. وشرعت تتولى زمام الأمور أكثر فأكثر بيديها لأن تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي يعاظم من حدة التوتر القائم.

- العنف الماثل في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل يعزى إلى حد كبير إلى عدم قدرة حكومة جنوب السودان على الحفاظ على القانون والنظام. فدائرة الشرطة في جنوب السودان الوليدة المكلفة توفير الأمن الداخلي والتصدي لأعمال العنف القبلية، تضم نحو ٢٨ ألف عنصر معظمهم غير مدربين، ولا يتلقون رواتبهم بصورة نظامية، وليست لديهم معدات وناقلات ومرافق وبنية تحتية تساعدهم في عملهم أو تكاد تكون معدومة [٣٢].

- ثقافة الإفلات من العقاب في جنوب السودان هي ثقافة قائمة منذ وقت طويل يفاقمها انعدام وجود نظام قانوني فعال وعدم رغبة حكومة جنوب السودان في تحديد القائمين

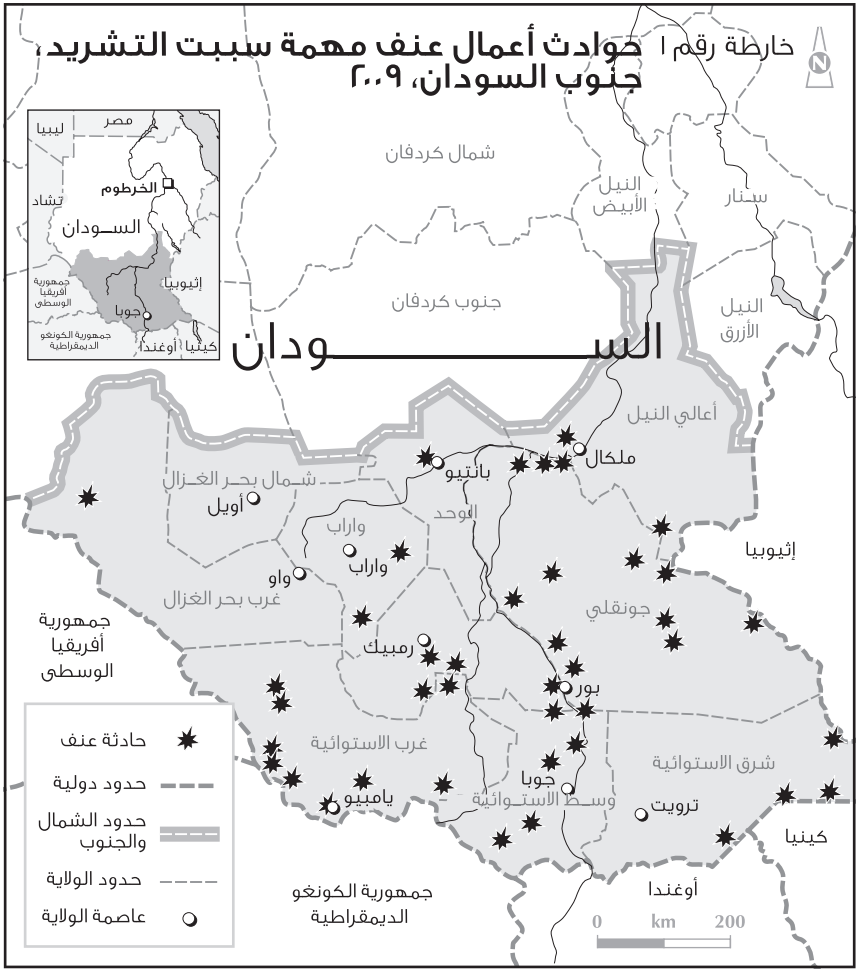

المصدر : مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (٢٠٠٩)

على أعمال العنف الأخيرة واعتقالهم.

- سياسة الأراضي والإدارة ضعيفة للغاية أو معدومة. فالتنازع على حقوق الأرض والملكية والمياه والهجرة تأزم المشاكل على الصعيد المحلي. [٣٣] . وأضحى ترسيم الدوائر الانتخابية التي نظر إليها باعتبارها وسيلة رئيسية للحصول على الموارد وتمويل المجتمعات المحلية مصدراً آخر من مصادر التوتر بين هذه المجتمعات.

العرق

- عدم ثقة المجتمعات المحلية بحكومة جنوب السودان متجذر في تصور يقوم على التحيز القبلي داخل الحكومة الجنوبية المُتهمة على نطاق واسع بهيمنة قبيلة الدينكا عليها وبمحاباتها لرجال القبائل وغيرهم من الموالين لها من خلال نظام رعاية يعتمد على التمييز.

الاقتصاد

- حكومة جنوب السودان تواجه مشاكل كبيرة في الميزانية، فالخزانة ما برحت تعتمد كلياً على أسعار النفط المتقلبة [٣٤].
- غياب شبه تام لسبل المعيشة والبنية التحتية إلى جانب الضعف ألتأهيلي لنسبة عالية من الذكور الذين يفتقرون إلى التعليم الرسمي والمهارات القابلة للتسويق. فالعديد منهم على استعداد للانخراط في الجماعات العرقية المسلحة والفصائل المغيرة.
- قطعان الماشية، وهي الأساس في الثقافة الرعوية، تعتبر ركيزة العديد من صراع الطوائف والجماعات. فالإغارة الواسعة على قطعان الماشية راسخة بشكل عميق لأسباب ثقافية واقتصادية.

المجتمع

- توافر الأسلحة النارية على نطاق واسع داخل المجتمعات المحلية والقناعات التي تحيط بـ"قوة السلاح" تؤجج الصراعات.
- تآكل السلطة والممارسات التقليدية فيما يتعلق بالمصالحة والقانون العرفي جعل المجتمعات المحلية عاجزة عن السيطرة على شبابها المدججين بالسلاح.

ليس من المستغرب أن تواجه حكومة جنوب السودان إرباكاً تاماً في مواجهة التعقيدات لبناء جنوب السودان من نقطة الصفر، بالمعنى الحرفي للكلمة بعد الدمار الذي أحدثته الحرب الأهلية. فليس للحكومة وجود يذكر خارج العديد من المدن والبلدات، وقد وجدت نفسها تترنح بين أزمة وأخرى. وما يزيد الطين بلة، العقلية الراسخة لدى كثير من النخب السياسية والعسكرية التي ترى أن أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف هي باستخدام القوة، أو على الأقل التهديد بها، بما في ذلك نزع السلاح ألقسري (انظر إطار رقم١).

إطار رقم ا **ردود حكومة جنوب السودان على أعمال العنف القبلية: تعويذة "نزع السلاح"**

في ظل انعدام إستراتيجية شاملة لمكافحة العنف فإن حكومة جنوب السودان تفضل أسلوب القوة المتمثلة في نزع سلاح الناس بشكل قسري أولاً والحد من الأسلحة على المدى الطويل والمصالحة داخل قوى الجنوب لاحقا [٣٥]. والهدف المعلن هو إنقاذ الحياة البشرية على المدى القصير [٣٦]، وكذلك منع الخرطوم من شن حرب بالوكالة عبر فصائل جنوبية مسلحة. كما أن وجود عدد أقل من الأسلحة المتداولة يساعد على استعادة سلطة الزعماء التقليديين ويحل الصراعات بين الطوائف.

ومع تزايد فقدان الأرواح، هناك بالطبع شعور ملح لهذه المهمة ألا وهو أن قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجلس الأمني لحكومة جنوب السودان ولجنة السلام والمصالحة التابعة للمجلس التشريعي لجنوب السودان والقادة التقليديون، فضلوا جميعهم نزع السلاح في سنة ٢٠٠٩ (ملوك ورؤساء وقادة تقليديون، ٢٠٠٩، s. ٥،٢). وبشكل عاجل وحاسم دعا مؤتمر القادة التقليديين الذي أنعقد في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، في بانتيو، لاتخاذ "تدابير صارمة" بحق أي شخص يقاوم، وبالتالي يكونون قد فوّضوا حكومة جنوب السودان بالاستمرار في استخدام نهجها العسكري في نزع السلاح.

بيد أن حكومة جنوب السودان غير قادرة على إجراء عملية نزع السلاح بطريقة تفضي لتحسين الأمن على المدى الطويل، فهذا يتطلب وجود إطار قانوني ينظم الحد من الأسلحة النارية [٣٧]، وقوة شرطة مدربة ومهنية، وإرساء مؤسسات تنفيذ الأمن والقانون، وإقامة ممرات حماية مؤقتة لمن نزع سلاحه، وضبط الحدود الدولية للرقابة، ونزع متزامن لأسلحة الطوائف المتناحرة في جميع أنحاء المنطقة بأسرها (وكذلك في الولايات المتجاورة)، وثقة المجتمع المحلي في حكومة جنوب السودان. وهذه كلها عوامل معدومة.

كما أن انقسام حكومة جنوب السودان يجعل عملية نزع السلاح محفوفة بالمخاطر. وعلى حين تحتاج حكومة جنوب السودان أشد الاحتياج أن تتحكم في استخدام القوة في جنوب السودان، وتطمح في القدر ذاته إلى تحييد "المفسدين" المحتملين لاتفاق السلام الشامل، فإنها في واقع الأمر عاجزة عن نزع سلاح العديد من الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية الجنوبية. إن الأساليب القاسية التي أستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان بحق المجتمعات المحلية – إذ ينظر الكثير منها إلى الجيش بوصفه "عدواً" [٣٨] – تستدعي مقاومة وقتالاً عنيفاً، مانحة "أعداء السلام" فرصة واسعة للتدخل.

لا شك أن حكومة جنوب السودان (على مستوى الولايات)، نظراً للدرجة العالية التي تحظى بها عملية نزع السلاح لدى قادة جنوب السودان، وعلى الرغم من عدم وجود سياسة أو خطة شاملتين، ستواصل حملات طارئة في سنة ٢٠١٠ وما بعدها. وهذا ما جرى بالفعل في بعض الولايات وهي تقوم بحملة لنزع السلاح قبل الانتخابات. وفي ظل المناخ الأمني الراهن فمن غير المحتمل أن تطرح استراتيجيات شاملة لتعزيز الأمن [٣٩]، ومن المتوقع نشوء مقاومة على المستوى المحلي واندلاع القتال.

والنتيجة هي لعبة منافسة محصلتها صفر بين سماسرة السلطة وسط خليط من صراعات متشابكة. هنالك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة التي تخلق حالة انعدام الأمن في جنوب السودان. فمنذ توقيع اتفاق السلام الشامل حدث عدد من الاشتباكات المفتوحة بين الأطراف، اشترك فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان من جانب والقوات الموالية للخرطوم من جانب آخر [٤٠] . زد على ذلك الارتفاع الهائل في ما يسمى «أعمال العنف القبلية»' او المصادمات، إذ يعتقد العديد من المراقبين بأن سماسرة السلطة يدأبون على تغذيتها بشكل متزايد لإحراز مكاسب سياسية.[٤١]

جماعات قبلية مسلحة

كان العنف القبلي واضحاً للعيان بشكل خاص في ولايتي جونقلي وأعالي النيل في سنة ٢٠٠٩، وبصورة أقل حدة في البحيرات وشرق ووسط الاستوائية. وأعمال العنف هذه هي على حد سواء قبلية الطابع – مثلما هو الحال بين المورلي ولو النوير– وداخل القبيلة، مثلما هو الحال بين لو النوير والنوير جيكاني (أنظر أدناه). كثير من هذه الصراعات قديمة أفرزتها الحرب الأهلية، وفاقمها الجفاف ونقص المواد الغذائية ونزاعات الهجرة ذات الصلة داخل المجتمعات الرعوية وبين الرعاة والمزارعين. وتقدر الأمم المتحدة أن أزمة الغذاء الحالية وانحباس الأمطار في سنة ٢٠٠٩ سوف يجبر الرعاة على نقل مواشيهم إلى أماكن أكثر نأياً بحثاً عن الماء والكلأ، مما يزيد من احتمال تواصل الاشتباكات في سنة ٢٠١٠ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩، ص ١).

ومن الملامح البارزة لموجة أعمال العنف في سنة ٢٠٠٩ زيادة تواتر الهجمات، والاستهداف المتعمد للقرى (بعكس ما كان يحدث سابقاً من إغارة على المواشي)، وحقيقة أن النساء والأطفال يشكلون غالبية الضحايا المستهدفين (منظمة أطباء بلا حدود، ٢٠٠٩، ص ١٤– ١٥؛ انظر جدول رقم ١). ومن أمثلة الهجمات المدللة على هذا النوع هو الهجوم على قرية كالثوك في ولاية البحيرات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قُتل فيه ٤١ شخصاً وشرد ١٠ آلاف وحرق نحو ٨٠ في المائة من المساكن سويت بالأرض. ويمكن أن يشارك في القتال مئات الشباب المسلح جيداً الذين ينخرطون في هجمات منسقة وعسكرية الطابع. كما نال القتل أعداداً متزايدة من الجيش الشعبي والشرطة والمسئولين المحليين (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٩b، ص١). ومن

قرية ديوك باديت في جونقلي عقب هجوم أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ شنه رجال قبيلة النوير وخلّف ١٦٠ قتيلاً © تيم مكيلكا/بعثة الأمم المتحدة في السودان

جدول رقم ١ **اشتباكات عنيفة بارزة استهدفت النساء والأطفال في سنة ٢٠٠٩**

المشردون	القتلى	الجرحى	الولاية	الموقع	الشهر
٥٠٠٠	٤٥٠	٤٥	جونقلي	ليكونغولي	آذار/مارس
١٥٠٠٠	٢٥٠	٧٠	جونقلي	أكوبو	نيسان/أبريل
١٠٠٠٠	٧١	٥٧	أعالي النيل	توركيج	أيار/مايو
١٠٠٠٠	٦٠	٣٨	أعالي النيل	نيارام	حزيران/يونيو
/	١٨٥	١٨	جونقلي	ميرينغ	آب/أغسطس
٢٤٠٠٠	٤٢	٦٤	جونقلي	بانيانغور	آب/أغسطس
/	١٦٠	١٠٠	جونقلي	دوك باديت	أيلول/سبتمبر
٢٢٠٠٠	٣٠	/	وسط الأستوائية	تيركيكا	تشرين الأول/ أكتوبر
+٨٦٠٠٠	١٢٤٨	+٣٩٢			المجموع

المصدر: مقتبس من منظمة أطباء بلا حدود (٢٠٠٩، ص ١٥)

أكثر أعمال العنف سوءاً ما وقع في المناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها، حيث ينعدم وجود حكومة جنوب السودان أو يكاد.

واتساقاً مع عنف حقبة الحرب الأهلية، فإن العوامل السياسية تفاقم من حالة انعدام الأمن. فهناك مزاعم سائدة بأن عناصر من حزب المؤتمر الوطني/القوات المسلحة السودانية تقوم بمد الأسلحة والذخيرة إلى داخل جنوب السودان في محاولة منها لزعزعة الاستقرار في الجنوب. وبالاعتماد على سلوك الشمال أبان الحرب الأهلية تبدو هذه المزاعم مقبولة، وتحظى برواج كبير في جنوب السودان رغم عدم قدرة حكومة جنوب السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أو بعثة الأمم المتحدة في السودان على تقديم دليل موثق حتى يومنا هذا.[٤٢]

كما أن هناك تصوراً رائجاً في هذه المنطقة التي ترحل فيه الهويات القبلية إلى المجال السياسي، مفاده بأن ساسة الجنوب يستخدمون الصراعات القبلية ويؤججونها لتقوية قواعد دعمهم.[٤٣] وفي البيئة الحارقة السائدة في جنوب السودان فإن التصور وحده، سواء كان مبرراً أم لا، يكفي لإثارة العنف المحلي. ونظرا للطبيعة الانتقامية لكثير من هذه الصراعات علاوة على الصراع على الموارد الطبيعية، والضعف الهيكلي الذي نوقش أعلاه وانعدام الإطار الأمني للتصدي لها، فإن العنف السياسي "القبلي" سيتواصل.

الأجزاء التالية تدرس اثنين من الحزازات المستمرة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل بتفصيل أكبر.

صراع المورلي – لو النوير

صراع المورلي – لو النوير في ولاية جونقلي مؤشر على مدى تشابك الديناميات القبلية والسياسية في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. صراع طويل انفجر على شكل سلسلة من المذابح وهجمات انتقامية في سنة ٢٠٠٩. ففي أعقاب هجمات المورلي في شهر كانون الثاني/يناير ردت لو النوير بهجمة انتقامية واسعة أسفرت عن مقتل نحو ٤٥٠ شخصاً من المورلي و٣٠٠ من النوير. وثأرت المورلي في شهر نيسان/ابريل بقتل ٢٥٠ شخصاً آخر وتشريد نحو ١٥ ألفاً (سودان تريبيون، ٢٠٠٩b؛ منظمة أطباء بلا حدود، ٢٠٠٩، ص ١٥). ثم اندلعت اشتباكات أخرى في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر قتل فيها مئات آخرون، كما استهدف فيها أيضاً أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة المحلية ومسئولي الولاية. ويتم إحراق أكواخ القرى حرقاً تاماً بشكل روتيني في هذه الهجمات إلى جانب مراكز الشرطة ومكاتب الدولة.

وتعود الانقسامات السياسية بين المجتمعات المحلية إلى ما قبل عقود زمن الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٦–١٩٧٢)، عندما قامت الحكومة بتسليح المورلي ضد متمردي أنيانيا الذين هم من النوير في المقام الأول. وفي الحرب الأهلية الثانية دعمت القوات المسلحة السودانية الزعيم التقليدي سلطان إسماعيل كوني الذي أنشأ ميليشيا من المورلي "للدفاع عن النفس" باسم قوات دفاع بيبور، لحماية أملاك وأراضي المورلي ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. ثم غير بعد ذلك مساره في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، وانحاز رسمياً إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٦ وأصبح مستشاراً رئاسياً في حكومة جنوب السودان فيما يتصل بالسلام والمصالحة. وعلى كل حال فإن شارة حكومة جنوب السودان التي يحملها كوني قد

أسرة القتيل الرائد في الجيش الشعبي لتحرير السودان مابوير مادنق، الذي قتل خلال هجوم شهر سبتمبر ٢٠٠٩ قامت به لو النوير على دوك باديت، جونقلي، وهي ملتفة حول نعشه © تيم مكيلكا/بعثة الأمم المتحدة في السودان

لا تمثل حقيقة ولائه. فهو يقضي وقتاً طويلاً في الخرطوم وقريب الصلة جداً ببعض ضباطه الذين انضموا إلى القوات المسلحة السودانية. ولم يتضح بعدُ مدى تورطه المحتمل في الهجمات المستمرة للمورلي ضد لو النوير وغيرها من الجماعات.[٤٤]

وتلقت لو النوير أسلحة من القوات المسلحة السودانية عن طريق قوات دفاع جنوب السودان ومن الجيش الشعبي لتحرير السودان على حد سواء بأوقات مختلفة أثناء الحرب الأهلية. ولكن على العكس من معظم "جماعات الدفاع" القبلية، فإن ما يسمى "الجيش الأبيض" للنوير (وهو تحالف فضفاض من الجماعات المسلحة التي تضم في الغالب شبان من معسكرات المواشي المحلية) مستقل إلى حد كبير، وهجومي بطبيعته في كثير من الأحيان وعنيف للغاية (يونغ، ٢٠٠٧، ص ٩، ٢٦). وكان من المفترض أن تضع حملة نزع سلاح بادرت بها حكومة جنوب السودان بعد انتهاء الحرب في سنة ٢٠٠٦، حداً لهذه القوة، لكنها انتهت بدلاً من ذلك باشتباكات عنيفة، صُرع فيها ما لا يقل عن ١٦٠٠ شخص[٤٥] وبقمع مؤقت لجيش النوير فقط (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧b).[٤٦]

منذ ذلك الحين شرع هذا الجيش بالظهور من جديد لعدد من الأسباب، بما في ذلك التصور العام لدى اللو بأن الحكومة على مستوى الولاية ليست على استعداد لحمايتهم من الغارات المتواصلة [٤٧] ومن عمليات خطف أطفالهم رغم نداءاتهم المتكررة. ومن مظالمهم الرئيسية يذكر هجوم تم في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على قافلة تسليم الرواتب (٣٥ ألف دولار أمريكي) لموظفي الولاية في مقاطعة نيرول التي تهيمن عليها اللو، فضلاً عما أفادت به التقارير من قيام الدينكا من مقاطعة دوك بسرقة أكثر من ٢٠ ألفاً من قطعان الماشية في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧ (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص٣). وكان محللون قد توقعوا معاودة الجيش للظهور ما لم يتم دمج القادة السابقين لقوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل فعال وقيام حكومة جنوب السودان بإنشاء هياكل حكومية محلية عاملة (يونغ، ٢٠٠٦، ص١٠). ولم يتم تحقيق أي من هذين الشرطين. ومنذ الحوادث المبكرة تصاعدت حدة التوتر مع الجارة الدينكا، وجيكاني النوير وغاوار النوير والمورلي على حقوق الرعي. وأعاد الشبان تسلحهم معتمدين على الإمدادات من عدد من المصادر[٤٨].

ورغم عدم وجود دليل على أن القادة العسكريين السابقين لقوات دفاع جنوب السودان يقودون بشكل مباشر انبعاث قوة "حماية" النوير، لكنه من الجلي أن بإمكان قادة رئيسيين تعبئة المئات (والبعض يقول الآلاف) من المقاتلين المحليين من معسكرات المواشي وأن العنف غدا الآن ذا طابع سياسي. ومن المعروف أن مقاتلي "الجيش الأبيض" كانوا يتبعون خلال الحرب عضواً سابقاً في القيادة العليا لقوات دفاع جنوب السودان، سيمون جاتويش من لو النوير، وهو الآن ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقامت لو النوير بهجوم بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ قتلَ فيه ألفٌ من شباب اللو النوير ونحو ١٦٠ شخصاً (دينكا بور) في دوك باديت في جونقلي، فضلاً عن هجوم سابق لها على ويرنيول بمقاطعة تويك الشرقية، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٠ شخصاً وتزعم الهجوم، كما يقال، مابيل ثيايب "تشيبيتيك"، الذي كان تحت أمرة سيمون سابقاً. وظل تشيبيتيك غير منحاز عقب إعلان جوبا، وكان قد شارك في غارة على مخبأ للأسلحة في خورفلوس (سودان تريبيون، ٢٠٠٩a)[٤٩]. وضحايا الهجوم، الذي

وقع بعد فترة قصيرة من قيام حكومة الولاية التي تتزعمها الدينكا بضرب الحصار على طريق تجاري رئيسي بالنسبة للنوير هم ١١ من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان وخمسة من أفراد الشرطة الجنوبية. وسدد ذلك الهجوم ضربة خطيرة لسلطة الولاية (سودان تريبيون، ٢٠٠٩a).

صراع لو النوير– جيكاني النوير

الصراع القبلي الثاني ذو الأهمية وذو المدلول السياسي الذي يشب بين حين وآخر هو بين لو النوير وجيكاني النوير في مقاطعة ناصر التابعة لولاية أعالي النيل. دخل اللو وجيكاني في صراع مفتوح خلال ١٩٩٣– ٢٠٠٤ في أعقاب انقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن قلما جرت اشتباكات عنيفة بينهما في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل حتى سنة ٢٠٠٩. وهناك عدة عوامل أدت إلى تدهور العلاقات، بما في ذلك قيام اللو بتشريد الجيكاني خلال الحرب وما نتج عن ذلك من نزاعات على الأراضي وسلسلة من سرقات قطعان الماشية وعمليات الاختطاف التي استهدفت اللو في منتصف سنة ٢٠٠٩ (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص٧). وفي الثامن من شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، قام أفراد مسلحون من اللو (كثير منهم عسكريون) بقتل٧١ من الجيكاني، معظمهم من النساء والأطفال، في هجوم انتقامي عسكري الطابع. وفي وقت لاحق، وفي تاريخ ١٢ يونيو/حزيران اعترضت الجيكاني قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP) وهي راحلة على طول ممر نهر السوباط لتوصيل الغذاء إلى ١٩٠٠٠ شخص من اللو المشردين (بعثة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩a، ص١). وتذكر التقارير أن ثلاثة قوارب أخرى تم إضافتها في ناصر[٥٠]، اشتبه أهالي الجيكاني المحليين في أنها تحمل ذخائر أو أسلحة[٥١]، فضلاً عن أنهم كانوا مستاءين من تلقي أعدائهم اللو النوير مساعدات غذائية فهجمت قوة مسلحة من الجيكاني على القوارب عند اتجاهها جنوباً إلى أكوبو مما أشعل قتالاً دام ثلاثة أيام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٥٢] ولقي ١١٩ فرداً مصرعهم ، منهم ٨٩ شخصاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص ٨). وبحسب التقارير فقد جرى نهب ستة عشر قارباً وتحطيم خمسة.[٥٣]

وكان رياك قاي كوك، وهو من جيكاني النوير وذو تاريخ طويل في ميدان النزاع الجنوبي الداخلي، قد استأجر قوارب برنامج الأغذية العالمي.[٥٤] وعقب نهاية الحرب انشق على زعيم قوات دفاع جنوب السودان جوردون كونج وقاد بعضاً من رجاله معه للانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان[٥٥]. ويبدو أن بعضهم قد فر من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وشاركوا في الهجوم على قافلة برنامج الأغذية العالمي.[٥٦] وظلت العديد من الأسئلة المتصلة بالهجوم من دون إجابة، ومنها: سبب إضافة قوارب أخرى الى القافلة وسبب مرافقة الجيش الشعبي لتحرير السودان لقافلة مواد غذائية تابعة للأمم المتحدة. وشكل إغلاق ممر نهر السوباط المستعمل لنقل المواد الغذائية والسلع لمدة شهرين، ضغوطاً شديدة على المجتمعات المحلية، مفاقماً بذلك الصراعات المحلية (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص٧).

جيش الرب للمقاومة

جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني، ما لبث يشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار، سواء في جنوب السودان أو إقليمياً. ولئن كان جيش الرب للمقاومة في الأصل حركة متمردين من عرق الأشولي في شمال أوغندا لهم مظالم ضد حكومة كمبالا، فإنه قام في الآونة الأخيرة بتجنيد عدد غير معروف من أشولي السودانيين والكونغوليين وحافظ على وجوده بالتجول في المناطق الحدودية مع جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد شارك منذ زمن طويل في أعمال عنف ذات طابع انتهازي في جنوب السودان، ناشراً الرعب في المجتمعات المحلية ومحافظاً على أفراده عبر القيام بعمليات الخطف وسرقة الذخائر والمواد الغذائية. وقامت الخرطوم بدعم جيش الرب للمقاومة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية – تصدياً لدعم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) للجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من أن أفراد قوات جيش الرب للمقاومة لا تتعدى ٥٠ شخصاً في جنوب السودان، من مجموع ٢٥٠–٣٠٠ كما كان في أواخر سنة ٢٠٠٩، إلا أنهم يثيرون الخوف على نطاق واسع.[٥٧]

وعلى حين شهدت الفترة الأولى لما بعد اتفاق السلام الشامل تحولاً تدريجياً نحو عملية السلام توسطت بها جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، إلا أن كوني فشل في مناسبات عدة بالحضور للتوقيع على ما يسمى اتفاق السلام النهائي. ورداً على ذلك، عادت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم استراتيجيي من القيادة العسكرية للولايات المتحدة في إفريقيا[٥٨]، لاستخدام التكتيكات العسكرية من خلال شن "عملية البرق الراعد" في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهي عملية عسكرية استهلت بقصف المعسكر الرئيسي لجيش الرب للمقاومة الكائن فى محمية جارامبا الوطنية (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (شوميروس وتيميوتجيرايز، ٢٠٠٩، ص١). والذي الحق ضرراً بمجموعة المتمردين وأفضى إلى تحرير عدد من المختطفين، وإن كان كوني، الذي ربما حُذر مسبقاً، كان قد لاذ بالفرار. لكن الأهم من ذلك أن الهجوم شتت جيش الرب للمقاومة إلى مجموعات صغيرة متناثرة في جميع أنحاء جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، خالقاً بذلك منطقة صراع إقليمي ومفرزاً سلسلة من الهجمات الانتقامية الشرسة قام بها جيش الرب للمقاومة وتشريد جماعي في أواخر سنة ٢٠٠٨. وبحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، قتل جيش الرب للمقاومة أكثر من ٢٢٠ شخصاً وخطف ما لا يقل عن ١٥٧ شخصاً، وشرد أكثر من ٨٠ ألفاً (منهم ١٧ ألف كونغولي) في هجمات قام بها في ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية السودانيتين (إيرين، ٢٠٠٩).

وبحلول سنة ٢٠٠٩ ، أفادت التقارير أن كوني قد لاذ بالفرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مع انطلاق العملية العسكرية الثانية المشتركة للجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية تدعمها الولايات المتحدة. وبينت التقارير الأولية أن الحملة الثانية أظهرت عزماً أشدّ في القضاء على المجموعة نهائياً. وبحلول نهاية هذه السنة لقي ٤٠٠ فرد من جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك عدد من القادة العسكريين، مصرعهم أو جرى أسرهم أو لاذوا بالفرار، بحسب ما قاله قائد الجيش الأوغندي. غير أن هنالك تقارير غير مؤكدة تتحدث أيضاً عن قيام

جيش الرب للمقاومة بإعادة تجميع صفوفه والتدريب في معسكرات في جنوب دارفور بدعم من القوات المسلحة السودانية (رواتي، ٢٠٠٩؛ ٢٠١٠).

ينبغي ألا يستهان بقدرة جيش الرب للمقاومة على النجاة وإعادة تجميع صفوفه، فمن غير المرجح أن تلحق التكتيكات العسكرية وحدها الهزيمة به. كما يشير ضعف التنسيق السابق بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية[٥٩]، فضلاً عن افتقار الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى القدرات، إلا أن جيش الرب ما لبث يشكل تهديدا خطيراً للأمن في جنوب السودان وإقليمياً.[٦٠] كما أن دعم القوات المسلحة السودانية المتواصل، بمقتضى التقارير، من شأنه أن يعزز فرص بقاء جيش الرب- لمدة طويلة.

الوحدات المشتركة/المدمجة

إن الوحدات المشتركة/المدمجة التي فوض اتفاق السلام الشامل بقيامها ورأى فيها قوة مشتركة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية، ونواة لجيش وطني في حال قيام وحدة مستقبلية بين الشمال والجنوب، لم تتطور على النحو المنشود. وتتألف هذه الوحدات حالياً من ٣٢٧٠٠ جندي، وهذا يمثل ما يقرب من ٨٣ في المائة من القوة التي فوض بها الاتفاق. ففي معظم المواقع في جميع أنحاء جنوب السودان والمناطق الحدودية الثلاث في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، إن لم يكن كلها، فإن مكوني هذه القوة (من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي) ما لبثتا تخضعان لسيطرة جيش كل منهما. علماً أن هذه الوحدات غير فعالة تماماً تقريباً في توفير الأمن وتسببت في بعض الأحيان في حالات كثيرة في انعدام الأمن، بما في ذلك توزيع الأسلحة، بحسب التقارير، إلى المجتمعات المحلية.

وكانت الوحدات المشتركة/المدمجة بملكال وراء عنف بدوافع سياسية ومدبرة مرتين في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، مما نجم عنه انتهاكات رئيسية لوقف إطلاق النار. ومكونا وحدة ملكال المشتركة/المدمجة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان يتشكلان إلى حد كبير من عناصر تابعة لقوات فنجاك النوير، وهي ميليشيا تابعة لقوات دفاع جنوب السودان في زمن الحرب بزعامة اللواء غابرييل تانغ جاتوتيش تشان، المعروف شعبياً باسم "تانغ – جينيا" أو "تانغ". وبعد الحرب أصبح تانغ لواءً في القوات المسلحة السودانية بينما اصطف الرجل الذي يليه رتبة في القيادة، جون بوث، مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. انقسم هذان القائدان بشكل عدائي، ويشكل أنصارهما المنقسمون الآن نسبة كبيرة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان المكونين لوحدة ملكال المشتركة/ المدمجة.[٦١]

اشتبكت القوتان أولاً في سنة ٢٠٠٦ عندما حاول الجيش الشعبي لتحرير السودان استمالة تانغ بمنحه منصب حاكم ولاية أعالي النيل. ولما أحجمت حكومة جنوب السودان عن تلبية طلبه في الإبقاء على قواته الخاصة في القوات المسلحة السودانية بينما يواصل العمل بوصفه حاكماً تابعاً لحكومة جنوب السودان، ارتفعت حدة التوترات إلى حد تبادل إطلاق النار مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، قتل خلاله جندي من بعثة الأمم المتحدة في السودان. ثم أدى عنف نشب لاحقاً إلى مقتل ١٥٠ شخصاً قبل ان تقوم قوات نائبه السابق بضرب الحصار على تانغ، الأمر الذي اضطر الأخير إلى الانسحاب إلى الخرطوم.

وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩، اندلعت أعمال العنف مرة أخرى حين أصر تانغ على زيارة ملكال لرؤية أقاربه. ودفع هذا الأفراد السابقين في ميليشياته الذين يشكلون مكون في القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة (ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مكون القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة) إلى القيام باجتياح الجيش الشعبي لتحرير السودان والأهالي المحليين، مخلفين ٥٧ قتيلاً – وكان هذا واحداً من أشد انتهاكات وقف إطلاق النار منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. واستخدمت أثناء ذلك، حسب التقارير، دبابة تابعة للقوات المسلحة السودانية أطلقت النار بشكل عشوائي على منطقة مدنية (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٩). وقد جرت حادثة العنف تلك بعد وقت قصير من إعلان المحكمة الجنائية الدولية عن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم في دارفور، الأمر الذي دفع المراقبين إلى الاعتقاد بقيام عناصر من حزب المؤتمر الوطني/المخابرات العسكرية بإرسال تانغ إلى ملكال لينذر حكومة جنوب السودان بعدم دعم مذكرة الاعتقال.[٦٢] وإثر أعمال العنف، عزز الجيش الشعبي قدراته بإرسال عشر دبابات جديدة إلى ملكال لمواجهة الدبابات الثماني للقوات المسلحة السودانية الرابضة في الجانب الآخر من المدينة.

وحدة ملكال المشتركة/المدمجة ليست المجال الوحيد لتواجد الأفراد السابقين لميليشيا قوات دفاع جنوب السودان. وتقدر بعثة الأمم المتحدة بأن هناك ٩٨٣ فرداً سابقاً من قوات دفاع الجنوب المنحازين للخرطوم في مكونات القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة في أعالي النيل وجونقلي. وحسب ما أفادت تقارير، فقد تم نقل عناصر قوات دفاع الجنوب المنحازة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان للوحدات المشتركة/المدمجة ، رغم نفي الجيش لذلك. ويبدو أن الدافع وراء ذلك هو الرغبة في إبقاء المكون الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان خالياً من تأثير الجماعات المسلحة والاقتتال الداخلي.[٦٣]

والأهم من ذلك أنه في جميع الانتهاكات الثلاثة المهمة لوقف إطلاق النار التي وقعت منذ اتفاق السلام الشامل (مرتين في ملكال ومرة واحدة في أبيي بشهر أيار/مايو ٢٠٠٨)، انقسم مكونا الوحدات المشتركة/المدمجة وقاتل أحدهما الآخر. ويبقى انعدام اندماجها شبه الكلي مصدر قلق بالغ. كما أنهما يشكلان خطراً في حال التصويت المحتمل لانفصال الجنوب بحكم حيازة القوات المسلحة السودانية على أكثر من ١٥ ألف فرد في الوحدات المشتركة/المدمجة يتمركزون في جنوب السودان ومناطق الحدود الإستراتيجية.[٦٤] ومن السهل أن يجد هؤلاء الجنود الساخطون (الذين لا تدفع رواتبهم على الأرجح) أنفسهم متورطين في القتال.

الجيش الشعبي لتحرير السودان

الجيش الجنوبي ليس جهة وحدوية بل هو بالأحرى مجموعة غير متجانسة من جنود يتحدرون من مجموعات عرقية متباينة لها تواريخ وتجارب ووجهات نظر مختلفة عن الحرب الأهلية. ويضم الجيش الشعبي لتحرير السودان اليوم العديد من الأعداء السابقين ممن جرى استيعابهم في أعقاب إعلان جوبا، فضلا عن شموله مقاتلين بمستويات متباينة من الخبرة. وعلى الرغم من سعي القيادة إلى تحديث الجيش وإضفاء الطابع المهني عليه، إلا أن هذه العملية لازالت في المهد، الأمر

جنود الجيش الشعبي في استعراض عسكري أثناء الاحتفالات بمناسبة الذكرى الرابعة لاتفاق السلام الشامل، ملكال بجنوب السودان، ٩ يناير ٢٠٠٩. © تيم مكيلكا /بعثة الأمم المتحدة في السودان

الذي يهدد في الوقت نفسه الأمن في الجنوب.[٦٥] وما هو ذو دلالة قاطعة اعتراف قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما تفيد التقارير، بأنهم لا يسيطرون إلا على نسبة اقل من ٣٠ في المائة من الجيش، وإنهم غير متأكدين ما سيفعله الـ ٧٠ في المائة المتبقون في حال استدعائهم للقتال في المستقبل.[٦٦]

وأحد المحاذير الأمنية الرئيسية هو التنظيم العام للجيش الذي ثقل بالرتب العليا بشكل متزايد بعد ترقية عدة ميليشيات وقادة جماعات مسلحة كسباً للولاء. والفجوة الآخذة في الاتساع في القيادة والاتصالات واضحة بين القادة والقواعد. ويرجع ذلك في جزء منه إلى مشاكل تتصل بقدرة الشرطة في جنوب البلاد من حيث أن الجيش يبقى القوة الأمنية الرئيسية فعلياً في جنوب السودان. فهو يستجيب في واقع الأمر لأعمال العنف المحلية بطريقة طارئة وعسكرية الطابع من دون رقابة مدنية، مما يخلق إرباكا داخل المجتمعات المحلية بشأن صلاحياته ويفتح مجال الاتهام بتحيزه (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص ٢١). وبالفعل فوحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان المحلية، في كثير من الحالات، هي شبه مستقلة ويستجيب أفرادها لهذه الصراعات بوصفهم أعضاء قبيلة وليسوا أعضاء في قوة مهنية موحدة. ولعل ما هو أكثر حسماً في سياق التوتر بين الشمال والجنوب، هو لامركزية الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تعرض الجهاز إلى خطر انهياره جزئياً على الأقل في حالة نشوب نزاع مسلح جنوبي – جنوبي في المستقبل، أو لسبب أكثر بساطة، مثل عدم دفع الرواتب[٦٧].

كما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان غير قادر على الاستجابة لحالة انعدام الأمن مثلما يستجيب جيش تقليدي لأنه يفتقد إلى انسيابية الحركة والدعم اللوجستي. وهذا النقص في

القدرة يجعل الحركة لمسافات طويلة والإطعام والسكن لأعداد كبيرة من القوات أمراً في غاية الصعوبة. وعلى حين يلتزم الجيش التزاماً تاماً بإضفاء الطابع المهني على نفسه، إلا انه ليس بوسعه معالجة نقاط الضعف هذه من دون أموال لشراء مواد أساسية وتطوير النظم التشغيلية والتدريب المستمر (ناهيك عن الطرق). وبما أن معظم الميزانية تصرف على الرواتب والمتبقي على المواد الغذائية والوقود، فمن المستحيل تحقيق ذلك على المدى القصير.[٦٨]

قوات شخصية/"جيوش خاصة"

تشكل القوات الشخصية أو "الجيوش الخاصة" داخل إطار الجيش الشعبي لتحرير السودان تهديداً بسبب استمرار موالاتها للقادة السابقين لقوات دفاع جنوب السودان السابقين. وعلى الرغم من أن القادة ورجالهم هم رسمياً جزء من الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن السلطة الشخصية والتاريخية تتعدى في كثير من الأحيان الولاء للجيش. ولنضرب مثالاً واحداً على ذلك، لقد عين الراحل جون قرنق كليمنت واني، وهو قائد سابق لمكون قوات المنداري في قوات دفاع جنوب السودان، حاكماً لولاية وسط الاستوائية، وكانت منطقة جوبا تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية طوال معظم فترة الحرب ويحمل السكان المحليون عداوة للدينكا والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتمكن كليمنت، حين انحاز إلى الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، من تسهيل نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية وسط الاستوائية وتوفير الأمن لحكومة جنوب السودان الوليدة (يونغ، ٢٠٠٦، ص ٣٤). مقابل ذلك سمحت له حكومة جنوب السودان بالاحتفاظ بقواته الشخصية التي أصبحت منذ ذلك الحين الشرطة الرسمية للولاية وما زالت تحت سيطرته.[٦٩]

كما احتفظ قائد عسكري سابق في قوات دفاع جنوب السودان، باولينو ماتيب، بقواته السابقة (الآن جزء من الجيش الشعبي لتحرير السودان رسمياً) في بانتيو ووسط الاستوائية. واعتباراً من أواخر سنة ٢٠٠٩، سعى باولينو ونائب الرئيس ريك ماشار للإطاحة بحاكم ولاية الوحدة الغنية بالنفط، تعبان دينق قاي، وهو صهر ريك والذي يملك قواته الشخصية. وبحسب التقارير قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بدعمه بالدبابات. والجدير بالذكر أن العداء بين هذين الشخصين يعود إلى أيام ما كانا في قوات دفاع جنوب السودان .[٧٠] وألمح سلفا كير رئيس حكومة جنوب السودان إلى دعمه لتعبان، وأعتبر انتهاكات باولينو تحدياً مباشراً لسلطة الجيش الشعبي لتحرير السودان في الولاية. ولقد تحول هذا الصراع على السلطة إلى أعمال عنف بين رجال موالين لباولينو وتعبان في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لتسفر عن مقتل ١٣ وإصابة ١٩ آخرين (سودان تريبيون، ٢٠٠٩d).

لقد حاول سلفا نزع سلاح هذه "الجيوش الخاصة"، وأصدر توجيهات خاصة في أوائل سنة ٢٠٠٨، لكن من دون إحراز أي نجاح حتى يومنا هذا. وقد تحدى بالإضافة إلى كليمان وباولينو، ريك ماشار وإسماعيل كوني وعبد الباقي (مستشار رئيس حكومة جنوب السودان لترسيم الحدود) هذا الأمر علناً.[٧١] وكما يقال فقد صدر مرسوم ثان مماثل في سنة ٢٠٠٩ من دون أن يعطي نتائج ملموسة.[٧٢]

أولئك القادة قادرون على تعبئة هذه القوات في حال قرروا القيام بالتخريب السياسي. وعلى

الرغم من كون هذه القوات الشخصية جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان رسمياً، إلا إن العديد من أفرادها يحتفظون بروابط شخصية بزملائهم السابقين في قوات دفاع جنوب السودان ممن يعملون حاضراً في القوات المسلحة السودانية، أو بوسعهم تجديد هذه العلاقات بسهولة. ويمكن أيضا أن تستغل هذه التحالفات في زمن الحرب – وربما تم هذا بالفعل – لتسهيل تدفق قطع الأسلحة وبناء القدرة العسكرية لشباب المجتمعات المحلية. إن تطلعات هؤلاء الأطراف على المدى الطويل ما زالت غير واضحة منذ أواخر سنة ٢٠٠٩، ولكن احتمال قيام البعض منهم بحشد جيشه الخاص لتحقيق مكاسب سياسية لا زال قوياً.[٧٣]

٤. أمن جنوب السودان في مرحلتي ما قبل سنة ٢٠١١ وما بعدها

مع تعدد مصادر انعدام الأمن الفعلية والمحتملة فإن آفاق مستقبل جنوب السودان ليست ايجابية. فالمصالح الاقتصادية المتبادلة وكذلك سياسة الجزرة والعصا قد تحول دون انهيار اتفاق السلام الشامل، بيد أن جنوب السودان سيظل هشاً للغاية. العدو المشترك في الشمال والرغبة في الانفصال عن شمال السودان ما زالا يوحدان صفوف الجنوبيين ولو بشق الأنفس. ولكن هذا قد يتغير في المستقبل. فالأسباب الجذرية التي عملت على تفكك الجنوب لم يجر التصدي لها على نحو مجد، بينما ستستغرق معالجة نقاط الضعف البنيوية التي يقوم عليها العنف، عقوداً. وبوسع عدد من القضايا، أو بمزيج منها، في هذه البيئة غير المستقرة، إطلاق شرارة العنف السياسي المحلي أو العام قبل الاستفتاء أو خلاله أو بعده.

معالم اتفاق السلام الشامل الرئيسية التي قد تكون أساس الصراع في المستقبل هي:

- الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن نتائج تعداد ٢٠٠٨؛
- الفشل في إجراء انتخابات "عادلة"، أو التنازع على نتائج الانتخابات، أو تزوير واضح (انظر إطار رقم ٢)؛
- ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب المتنازع عليه؛٧٤
- عدم إجراء استفتاءات حول تقرير مصير الجنوب (أو أبيي)، أو تزوير واضح، أو إعلان من جانب واحد لاستقلال الجنوب احتجاجاً؛٧٥.
- عدم احترام نتائج الاستفتاءات أو تنفيذ نتائجها بأمانة؛
- الفشل في إجراء "المشاورات الشعبية" التي فوض بها اتفاق السلام الشامل في جنوب كردفان والنيل الأزرق؛٧٦
- الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم موارد السودان في حال وقوع الانفصال المحتمل.

ومن الأسباب التي قد تؤدي إلى اشتعال الوضع هي حملات نزع السلاح القسرية التي تستهدف جماعات عرقية في الجنوب، أو استمرار عجز حكومة جنوب السودان في توفير الخدمات الأساسية، إذ يسمح لسماسرة السلطة محلياً ووطنياً وإقليمياً من استغلال أي من الكيانات المسلحة التي استعرضتها هذه الدراسة للعودة إلى صراع مسلح واسع النطاق. القائمة طويلة وتضم جماعات مسلحة يدعمها سياسيون جنوبيون، والقوات المسلحة السودانية، ووكلاء القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، و"الجيوش الخاصة"، وفصائل سابقة من قوات دفاع

إطار رقم ٢ **انتخابات السودان وويلات التعداد**

الانتخابات التي نص عليها اتفاق السلام الشامل ستكون مثيرة للجدل لا محالة. وبدنو شهر أبريل/نيسان ٢٠١٠، فإن عدداً متزايداً من الأصوات يعرب عن قلقه إزاء أشياء مثل نظام التصويت المعقد، الغياب شبه التام لتوعية الناخبين، وارتفاع نسبة الممارسات الخاطئة والفشل الإداري خلال العملية الانتخابية (ويليس، البطحاني، ودوارد، ٢٠٠٩). وما لا يقل عن ذلك أهمية، فشل حزب المؤتمر الوطني في إدخال الإصلاحات اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة[٧٧].

ستجرى الانتخابات على ستة مستويات منفصلة: رئاسة حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم وحكومة جنوب السودان؛ والمجلس الوطني (الخرطوم) والمجالس التشريعية لجنوب السودان؛ وحكام الولايات والمجالس التشريعية في جميع ولايات السودان الخمسة والعشرين[٧٨]. وسوف يتطلب هذا عملياً اقتراع كل ناخب في الشمال بثماني بطاقات انتخابية بموجب ثلاثة أنظمة انتخابية مختلفة[٧٩] . أما في الجنوب فسوف يتعين على الناخب الاقتراع بـ١٢ بطاقة (ويليس، ٢٠٠٩، ص ٤)، رغم حقيقة ارتفاع نسبة أمية سكان جنوب السودان ارتفاعاً شديداً وعدم امتلاكهم عملياً أي تجربة انتخابية[٨٠].

كما أسفرت نتائج التعداد لسنة ٢٠٠٨، التي رفعت من حدة التوتر واستخدمت لترسيم الدوائر الانتخابية وستستخدم في تحديد مقاعد المجلس الوطني ومجالس الولايات، أسفرت عن تأزم في العلاقات حيث رفضت حكومة جنوب السودان النتائج بشكل تام لعدم احتساب أعداد من السكان لصالح حزب المؤتمر الوطني ورفض المكتب المركزي للإحصاء تمكينها من فحص البيانات الخام (بوري، ٢٠٠٩، ص ٦). وأظهرت البيانات أن الجنوبيين يمثلون٢١في المائة فقط من مجموع سكان السودان، وهي نسبة أقل بكثير من الثلث التي تصر عليها الحركة الشعبية. ووجد أن عدد سكان دارفور زاد بنسبة ٦٠ في المائة منذ تعداد سنة ١٩٩٣– بزيادة كبيرة للسكان الرحل (العرب) – رغم عدم إدراج المشردين داخليا والمقيمين في المخيمات. ولم يحسب عدد السكان في مناطق جبال النوبة بولاية جنوب كردفان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية على الإطلاق نظراً لمقاطعة الانتخابات.

كما أثارت عملية التسجيل الناقصة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ استياءً لحرمانها أعداداً كبيرة من الناخبين المحتملين، بما في ذلك سكان مناطق الشتات، ومن بينهم أكثر من مليوني نازح في دارفور، حيث كان أعضاء من القوات المسلحة السودانية والشرطة ووكلاء جهاز الاستخبارات الوطنية والأمن حاضرين في مراكز التسجيل مع تواجد مركبات محملة بأسلحة ثقيلة (الفريق الدولي للأزمات، ٢٠٠٩a، ص ٤؛ مركز كارتر، ٢٠٠٩، ص ٨). واعتباراً من أواخر سنة ٢٠٠٩ كان موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان يقول باستحالة إجراء انتخابات نزيهة. ولذلك فقد ناشدت المجتمع الدولي للضغط على حزب المؤتمر الوطني لتقديم تنازلات، وانخرطت في الوقت ذاته بمحادثات مكثفة مع حزب المؤتمر الوطني للخروج من المأزق. وكانت الحركة الشعبية تطالب على وجه الخصوص، بتعليق أو إلغاء قوانين الأمن والنظام العام لشمال السودان "الشديدة القسوة" التي تتحكم في وسائل الإعلام وحرية التجمع والتعبير[٨١]، وكذلك إيجاد حل لمعضلة تعداد السكان لصالح الجنوب.[٨٢]

واعتبارا من أواخر سنة ٢٠٠٩، كان هناك عدد من الخيارات المطروحة على الطاولة. إذ بوسع الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تختار مقاطعة الانتخابات في محاولة لدفع حزب المؤتمر الوطني لاتخاذ الإصلاحات الديمقراطية اللازمة؛ وما عدا ذلك، يمكن للطرفين الاتفاق على تأجيل الانتخابات أو حتى إلغائها، لكن ذلك سيشكل سابقة خطيرة "لاستثناءات" اتفاق السلام الشامل الأخرى. بدل ذلك يمكن أن يقرر الطرفان عقد الانتخابات رغم نواقصها، في ظل إمكانية رفض أعداد كبيرة من السودانيين المهمشين للنتائج (ويليس، ٢٠٠٩، ص١). وإذا فقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً كبيراً من المقاعد في الانتخابات فقد ترفض أيضاً النتائج، أو يمكن أن تتلاعب في النتائج للحيلولة دون وقوع خسارة كهذه. ومن السهل بمكان أن ينفجر العنف وهو أمر سيؤثر على إجراء الاستفتاءات.

جنوب السودان داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومكونا الوحدات المشتركة/المدمجة، وجماعات قبلية ومجتمعات محلية مسلحة.

ومن المرجح أن تتأثر المناطق الواقعة على الحدود بين الشمال والجنوب الممتدة مسافة ٢٠٠٠ كم على الفور، بتجدد أي صراع مسلح. مجتمعات الرزيقات والمسيرية والدينكا والنوير تتنافس وتتصارع على المياه ومناطق الرعي وحقوق الهجرة عبر الحدود بشكل منتظم. وهذه التوترات قامت الخرطوم تاريخياً بالتلاعب بها. التنازع قائم على حقوق ملكية الأرض في العديد من المناطق والحدود غير واضحة، وهذا يؤدي إلى مماحكات منتظمة، بما في ذلك بمنطقة خرسانة (على الحدود بين ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان)، ومنطقة ماغنيس (على حدود أعالي النيل والنيل الأبيض وجنوب كردفان)، وفي منطقة ملكال الكبرى، وحول أبيي، حيث شرد نحو ٨٥ في المائة من مجتمع نغوك الدينكا نغوك في اقتتال شهر أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المرجح، في ظل غياب وضوح توصيف "المقيم" في أبيي، وبالتالي من يحق له التصويت في استفتاء أبيي، أن نرى تصاعداً في حدة التوتر والعنف. وفي الوقت نفسه، أحرزت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود تقدما والتي بدأت رسميا في الآونة الأخيرة بترسيم الحدود في سنة ٢٠٠٧، رغم توقفها في شطر من سنة ٢٠٠٩ بسبب اتهامات بالتدخل السياسي بعملها.[٨٣]

وحيثما ظهرت أصول إستراتيجية أو اقتصادية ترتفع إمكانية حدوث منازعات. والنفط هو من أهم هذه الموارد في مناطق الحدود والرهان عليه عال جداً.

فالطرفان يتشاحنان حالياً على مواضع حقلي نفط هيجليج وبامبو[٨٤]، إذ تزعم حكومة جنوب السودان انهما واقعان في ولاية الوحدة (جنوب السودان)، ويقول حزب المؤتمر الوطني بأنهما في ولاية جنوب كردفان (شمال السودان) (هيمر، ٢٠٠٩، ص ١٢). ويعتبر ما قدره ٨٢ في المائة من حقول النفط في السودان موجوداً في جنوب السودان، باستثناء هذين الحقلين. فإذا رسمت الحدود بين الشمال والجنوب في المستقبل لتكون شمال حقلي هيجليج/بامبو، فسيحوز جنوب السودان حوالي ٩٥ في المائة من مجموع الإنتاج الحالي[٨٥] . ومن المرجح أن تكون أي مواجهة عسكرية في المستقبل بين طرفي اتفاق السلام الشامل حول حقول النفط، رغم المخاطر التي يتعرض لها إنتاج النفط. وثمة احتمال كبير بقيام القوات المسلحة السودانية وشرطة النفط التي يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطني (التي هي موجودة بالفعل في جميع أنحاء هيجليج في انتهاك لاتفاق السلام الشامل) بمحاولة ضمها إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود.

كما أن الهجرة السنوية عبر الحدود للعرب المسيرية مثار توتر بالغ وذات طابع مسيس.[٨٦] فالسلطات المحلية تصر على وجوب قدوم المسيرية المهاجرين من جنوب كردفان إلى جنوب السودان عزلاً، مخافة استخدام القوات المسلحة السودانية الهجرة في إثارة العنف أو نقل الأسلحة.

وفي الواقع تعسكرت المنطقة الحدودية بأكملها بشكل فائق واتسمت بعدم استقرارها، نظراً لتنافس الجانبين على الموارد الإستراتيجية. وقد أنشأت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٨ قواعد لهما في تشوين (على حدود جنوب كردفان – الوحدة، تسيطر على الطريق الرئيسي القادم من الخرطوم إلى الجنوب)، بحيث يبعد بعضها عن

بعض مسافة ٣٠٠ متر[٨٧]. ويقدر بعض المراقبين بأن ما مقداره ٧٠ في المائة من الجيش الشعبي لتحرير السودان منتشر في مناطق الحدود[٨٨]. أما أوضاع الولايتين الغنيتين بالنفط، الوحدة وأعالي النيل، الواقعتين على الجانب الجنوبي من الحدود، فهي متقلبة بشكل خاص إذ تحافظ كل من القوتين على وجودهما حول حقول النفط الرئيسية مثل هيجليج.

ومن المشاكل الأخرى المحتملة في ولاية الوحدة هو قيام ابن باولينو ماتيب (الرئيس التنفيذي لشركة ليك للزراعة والاستثمار المحدودة) بتأجير ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي في سنة ٢٠٠٩ لمجموعة جارتش مانجمنت غروب، وهي شركة مسجلة في جزر فيرجن البريطانية ويديرها رجل أعمال أمريكي. وكانت قد ابتاعت مجموعة جارتش حصة ٧٠% في ليك مقابل إيجار الأرض، التي هي ظاهريا مشروع زراعي مشترك. لكن الأمر يتصل على ما يبدو بالنفط.[٨٩] والأساس القانوني الذي قام بموجبه ابن باولينو بتأجير الأرض التي سيطر باولينو نفسه عليها أثناء الحرب مقابل حماية حقول النفط بالنيابة عن حزب المؤتمر الوطني، ما زال هذا الأساس مبهماً. وما هو واضح مع ذلك، هو أن أموالاً طائلة ورجال أعمال أجانب يراهنون على انفصال الجنوب، وهو أمر سيعقد على نحو شبه مؤكد المشهد الأمني والسياسي الهش لجنوب السودان.

٥. الخاتمة

مع اقتراب موعد الاستفتاءات يصل جنوب السودان إلى مفترق طرق. فحكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان غير مؤهلين لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجههما. وانتخابات سنة ٢٠١٠ واستفتاءات ٢٠١١ ستأتي بمخاطر جدية أخرى تزعزع الاستقرار وتهدد باندلاع العنف. من الواضح أن اتفاق السلام الشامل لم يفعل شيئاً يذكر لمعالجة المسببات العديدة للحرب الأهلية الطويلة الأمد، والمجتمع الدولي ما أفاق على هذه الحقيقة، مع ذلك حتى الآن. إذ توشك صلاحية اتفاق السلام الشامل على الانتهاء قريباً، وثمة خطط قليلة موضوعة خاصة بفترة ما بعد اتفاق السلام الشامل.

الشهور الـ١٢ القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل جنوب السودان والمنطقة ككل. ولئن عرقلت المشاكل المتصلة بقدرة بعثة الأمم المتحدة ومطالب الدول المساهمة القائمة على عدم المخاطرة حتى الآن، تنفيذ ولاية الفصل السابع لميثاقها بـ"حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الوشيك" (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥، الفقرة ١٦ (ا))، فإن إتباع نهج أكثر دينامية يمكن أن يساعد على منع العنف المستقبلي أو احتوائه.[٩٠] ردت البعثة في بعض الأحيان بشكل حاسم على العنف المحلي، إذ أرسلت في أعقاب القتال في أواخر شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ في ميرينغ بجونقلي، على سبيل المثال، طيراناً على علو منخفض، يحمل فريقا مسلحاً تسليحاً كاملاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وسيرت دوريات فعالة راجلة لمسافات بعيدة في المنطقة[٩١] .

ويتعين على حكومة جنوب السودان تطبيق حزمة من التدابير الأخرى. ومن أهمها على الخصوص الأمن الداخلي. فتوسيع انتشار الجيش الشعبي في المناطق المتضررة من جراء العنف يبدو أساسيا على المدى القصير، لكن يجب أن يكون مصحوباً بقواعد اشتباك واضحة وشفافة، وتحسين الرقابة المدنية (المساءلة)، وتحسين التدريب (بما في ذلك إنفاذ القانون). والحضور الأمني المتسم بوضوح أكبر وغير حزبي يمكن أن يخفف من حدة التوتر بشكل كبير. كما أن تحديد المحرضين على الصراعات المحلية وتحميلهم مسؤولية أعمالهم (بما في ذلك التحريض على العنف) ضروري إلى جانب تجديد الاهتمام بتحقيق المصالحة بين الطوائف. وعلى المدى الطويل تتبدى الحاجة إلى مزيد من التركيز على إصلاح الشرطة مع إيلاء اهتمام خاص بالتدريب وتعيين الموظفين المؤهلين.

أضف إلى ذلك، ثمة حاجة ماسة لتخطيط مدروس وعملي لما بعد سنة ٢٠١١ بالنظر إلى أن الجنوبيين سيصوّتون بشكل شبه مؤكد للانفصال.[٩٢] وبصرف النظر عن حل النزاعات المتبقية ذات العلاقة باتفاق السلام الشامل، ثمة حاجة للتعاون بشأن مجموعة من القضايا الأخرى، بما في

ذلك: ديون الشمال – الجنوب وتقاسم الأصول ومنها خط أنابيب النفط وغيره من البنى التحتية[٩٣]، وحقوق المواطنة (ولا سيما مركز وحقوق الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال وكذلك حقوق الشماليين الذين يعيشون في الجنوب)؛ ووضع الوحدات المشتركة/المدمجة؛ ومستقبل العملة؛ ووضع المعاهدات الدولية التي وقعها السودان؛ ومستقبل العلاقات بين "الدولتين الجديدتين". فكلا الطرفين في أمس الحاجة إلى تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك والتخطيط مستقبلاً للقبول بـ"الطلاق السلمي" (بوري، ٢٠٠٩، ص ١٤).

ومع أواخر سنة ٢٠٠٩، بدا الطرفان المستغرقان في الانتخابات المقبلة، غير مهيأين للمستقبل ويحتاجان إلى دعم دولي موجه. الحاجات كثيرة، بدءا من استمرار التركيز على تقديم المساعدات لبناء البنية التحتية والتدريب المستمر والدعم اللوجستي للقوات الأمنية لحكومة جنوب السودان التي تواجه مصاعب جمة. وفيما يبدأ الطرفان بمناقشة آليات الفصل وراء أبواب مغلقة، فلدى المجتمع الدولي دور أيضاً في مواصلة دفعهما إلى التخطيط للمستقبل. ويتعين الاضطلاع بهذه الاحتياجات ارتباطاً بضغط دولي منسق، وذلك باستخدام العديد من الحوافز المالية والدبلوماسية التي بحوزة المانحين. استعداد السودان للاستجابة لهذه الضغوط أثمر عن توقيع اتفاق السلام الشامل. ومن المهم الآن أن يتم إعادة تطبيق ذلك لمنع انهيار الاتفاق واندلاع انفجار داخلي في الجنوب.

الحواشي

١. –الجيش الشعبي، الجيش الجنوبي، هو الجناح العسكري للحزب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان؛ يشار إليهم بالإجماع في بعض الأحيان باسم جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان. جميع كبار أعضاء الحركة الشعبية هم عملياً قادة عسكريون سابقون في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢. انظر بروتوكول مشاكوس (اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥، المادة ٢.٥).

٣. مقابلة مع مستشار بناء السلام في السودان، نيروبي، نوفمبر ٢٠٠٩.

٤. وقعت الحربان الأهليتان في ١٩٥٦–١٩٧٢ و–١٩٨٣ ٢٠٠٥.

٥. مقابلة أجراها المؤلفان مع رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان اللفتنانت جنرال جيمس هوث ماي، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩.

٦. توصل الطرفان، في ديسمبر سنة ٢٠٠٩، إلى اتفاق على القوانين الهامة، وأحدها يتصل بتنظيم استفتاء الجنوب.

٧. استفتاء ثان حول ما إذا كانت أبيي ستنضم إلى شمال أو جنوب السودان في حال وقوع انفصال سيعقد في نفس الوقت الذي يعقد فيه الاستفتاء الجنوبي. انظر البروتوكول بين حكومة السودان وجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان المعني بتسوية الصراع على أبيي (اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥، المادة ١.٣).

٨. انظر دي وال (٢٠٠٩) بخصوص ضرورة وجود اتفاق متبادل المنفعة – إما على وحدة وطنية أو "انفصال" بالتراضي فيما بين النخب السودانية بحلول سنة ٢٠١١ لتجنب حرب كارثية جديدة.

٩. للحصول على تقارير ومعلومات عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، انظر HSBA (بلا تاريخ).

١٠. تأخذ ورقة العمل في الاعتبار التطورات حتى نهاية سنة ٢٠٠٩، قبل الانتخابات الوطنية المخطط لها. يبدو أن الوضع الأمني المتقلب جداً يحتمل أن يكون قد تغير بعد ذلك.

١١. "في كل مرة سعوا وراء ميليشيا محلية، قاموا بتزويدها بالمؤن والأسلحة، وأعلنوا منطقة العمليات منطقة خالية من الأخلاقيات" (دي وال، ٢٠٠٤، ص ٢٥–٢٧). انظر أيضا، أفريكا رايتس (١٩٩٥) بشأن الجهاد في جبال النوبة.

١٢. تم تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ١٩٨٣.

١٣. كان على رأس المجموعة رياك مشار (وهو من دوك النوير وقد أصبح منذ ذلك الحين نائب رئيس حكومة جنوب السودان)، لام أكول (من الشلك)، وغوردون كونغ (من جيكاني النوير).

١٤. رؤية السودان الجديد تتضمن الحكم الذاتي للجنوب ضمن جمهورية السودان الكبرى.

١٥. سمي فصيل قرنق أولاً الجيش الشعبي لتحرير السودان – جناح توريت أو الجيش الشعبي لتحرير السودان – التيار الرئيسي؛ ومن الآن فصاعدا سيشار إليه ببساطة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٦. خسر الجيش الشعبي لتحرير السودان دعمه من اثيوبيا بعد سقوط نظام منغستو هايلي مريام في سنة ١٩٩١. انظر جونسون (٢٠٠٣، ص ٨٨).

١٧. الموقعون على اتفاق الخرطوم للسلم هم جيش/حركة استقلال جنوب السودان (رياك مشار) وجناح من جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة كيروبينو كوانين بول، ومجموعة مستقلي جنوب السودان (كواك ماكواي)، وقوات دفاع الاستوائية بقيادة ثيوفيلوس اوشانغ لوتي، واتحاد الأحزاب الافريقية السودانية (صمويل أرو بول)، ومجموعة بور (أروك ثون أروك). انظر اتفاق الخرطوم للسلام (١٩٩٧).

١٨. أصول بعض أعضاء قوات دفاع جنوب السودان تكمن في حركة أنيانيا ٢، التي رفعت السلاح ضد حكومة الخرطوم في سنة ١٩٧٨، قبل تشكيل جيش التحرير الشعبي السوداني. (جيش انانيا لحرب العصابات معروف أيضا باسم أنيانيا ١ التي خاضت الحرب الأهلية الأولى).

١٩. كان من المفترض أن يتم الاستفتاء ضمن فترة انتقالية مدتها أربع سنوات بعد توقيع اتفاق الخرطوم للسلام.

٢٠. يعتز السودانيون الجنوبيون منذ فترة طويلة بحق تقرير المصير للجنوب. انظر إعلان المبادئ (إيقاد، ١٩٩٤)، وإعلان أسمرة (١٩٩٥) واتفاق الخرطوم للسلام (١٩٩٧)، وبروتوكول ماشاكوس التابع لاتفاق السلام الشامل (اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥).

٢١. هذا لم يكن يخلو من سابقة تاريخية. انظر الير (١٩٩٩).

٢٢. انظر شوميروس (٢٠٠٧) بخصوص تاريخ عمليات جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان بدعم من الخرطوم.

٢٣. لاحظوا أن ورقة العمل هذه تتبع تقليداً جنوبياً بالإشارة إلى الأفراد بأسمائهم الأولى. الاستثناء هو جون قرنق.

٢٤. انظر إعلان جوبا (٢٠٠٦).

٢٥. مقابلة مع رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان العميد بول ماك، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩. يزعم الجيش الشعبي دمج ٣٤ ألفاً من أفراد الجماعات المسلحة في الشرطة وجهازي حماية الحياة البرية وإدارة السجون. وهذا الرقم يحدّث ما قدرته مسح الأسلحة الصغيرة بـ٤٧٤٤٠ فرداً (٢٠٠٨).

٢٦. رغم أن باولينو هو اسمياً الرجل الثاني بعد سلفا في القيادة، فإن علاقتهما بحسب التقارير تتسم بالتوتر.

٢٧. استعرض المؤلفان تقارير داخلية للأمم المتحدة، نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٨. العديد من الميليشيات التي تدعمها الخرطوم انفصالية. دعا سلفا لأول مرة في أواخر أكتوبر ٢٠٠٩ على نحو فعال إلى انفصال الجنوب. حتى ذلك الحين كان عالقا بموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان المفضل لسودان موحد، تمشياً مع رؤية مؤسس جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، الراحل جون قرنق (رويترز، ٢٠٠٩).

٢٩. مقابلة أجراها المؤلفان مع مستشار لبناء السلام في السودان، نيروبي، نوفمبر ٢٠٠٩.
٣٠. مقابلات أجراها المؤلفان مع ماري نايولانغ رئيسة لجنة السلام والمصالحة التابعة للمجلس التشريعي لجنوب السودان، ولويس لوبنغ رئيس لجنة السلام التابعة لحكومة جنوب السودان،جوبا، أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٩.
٣١. اعتبارا من أواخر سنة ٢٠٠٩، واصل الطرفان النزاع على قضايا رئيسية، منها ترسيم الحدود وتخطيطها بموجب اتفاق السلام الشامل، والنتائج المتنازع عليها لتعداد سنة ٢٠٠٨، والإصلاحات الأساسية اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في أبريل ٢٠١٠.
٣٢. معظم الأعضاء هم أفراد سابقون في الجيش الشعبي لتحرير السودان رفضهم الجيش في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، الأمر الذي أحدث نقصاً حاداً في القدرة والروح المعنوية (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص١٩).
٣٣. شارك في هذه الصراعات المزارعون والرعاة، فضلا عن العائدين (وهم اللاجئون السابقون والمشردون داخليا) و"المقيمين".
٣٤. كانت حكومة جنوب السودان تعول بنسبة ٩٨ في المائة على عائدات النفط في سنة ٢٠٠٩. تراوحت أسعار النفط ما بين أكثر من ١٤٠ دولاراً أمريكياً إلى أقل من ٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد في سنة ٢٠٠٨، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات المتوقعة (هم ماوين، ٢٠٠٨، الفقرة ١٣). وكان السعر المقدر للبرميل هو ٥٠ دولاراً في ميزانية سنة ٢٠٠٩.
٣٥. مقابلة أجراها المؤلفان مع وزير التعاون الإقليمي لاجاك دينق أوايا، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩.
٣٦. "من الأفضل قتل عشرة لإنقاذ مائة" مقابلة أجراها المؤلفان مع رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان اللفتنانت جنرال جيمس هوث ماي، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩.
٣٧. على سبيل المثال، ليس من الواضح ما هي الظروف التي يعتبر بها امتلاك سلاح ناري قانوناً، استخدمته بعض المجتمعات المحلية في الصيد (أو جمع الغذاء)، فضلا عن حماية الماشية وكسب العيش يعتبر قانونياً.
٣٨. في غياب الرواتب أو المؤن، ارتزق الجيش الشعبي لتحرير السودان على أكتاف السكان الجنوبيين وترهيبهم خلال الحرب. ومستويات الصدمة النفسية المرتبطة بالحرب "تامة" (مقابلة أجراها المؤلفان مع عامل في الشؤون الإنسانية منذ فترة طويلة في السودان، نيروبي، يوليو ٢٠٠٩).
٣٩. مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل في شؤون الصراع في السودان، جوبا، نوفمبر ٢٠٠٩.
٤٠. القوات الموالية للخرطوم هي القوات المسلحة السودانية والمخابرات الوطنية وجهاز الأمن وقوات الدفاع الشعبي (وهي جماعة شبه عسكرية)، وشرطة النفط (غراويرت، ٢٠٠٩، ص ٣).
٤١. مقابلات أجراها المؤلفان، جوبا ونيروبي، أغسطس ٢٠٠٩ ويناير ٢٠١٠.
٤٢. تتولى بعثة الأمم المتحدة مهمة رصد تدفق الأسلحة إلى منطقة وقف إطلاق النار.
٤٣. مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل مختص بنزاع جنوب السودان، جوبا، نوفمبر ٢٠٠٩.

٤٤. وثائق الأمم المتحدة الداخلية التي استعرضها المؤلفان، نوفمبر ٢٠٠٩.
٤٥. قائدان عسكريان من قادة قوات دفاع جنوب السودان – توماس مابور وصامويل ويجونغ – كان لهما تأثير في المقاومة التي انتهت باندلاع القتال. انظر ارنولد (٢٠٠٧، الحاشية ٤٦).
٤٦. الجيش الشعبي يدعي أنه اضطر لوقف حملته بسبب احتجاج المجتمع الدولي على تكتيكاته بنزع السلاح بالقوة (مقابلة أجراها المؤلفان مع رئيس الأركان العامة الجيش الشعبي لتحرير السودان اللفتنانت جنرال جيمس هوث ماي، جوبا، أغسطس ٢٠٠٩).
٤٧. على سبيل المثال ومثلما تفيد التقارير: قيام الدينكا من مقاطعة الدوك، ، في شهر مايو ٢٠٠٧ بسرقة أكثر من ٢٠ ألف رأس من الماشية من اللو النوير. انظر الفريق الدولي المعني بالأزمات (٢٠٠٩b، ص ٣).
٤٨. من المصادر: نهب مخازن القوات المسلحة السودانية في أعقاب القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في ملكال في نوفمبر ٢٠٠٦؛ افتتاح مفوض أكوبو، دوياك تشول، مخازن الأسلحة التي جمعت في أواخر سنة ٢٠٠٦ للسماح لشعبه بـ"الدفاع" عن أنفسهم، وغارة في ابريل ٢٠٠٨ على مخبأ للأسلحة تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في خورفلوس عقب الاقتتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة المحلية (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩b، ص ٣).
٤٩. يقال أن تشبيتيك ادمج في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو خضع لحملة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكنه رفض لأنه سيمنح رتبة أقل (مقابلة أجراها المؤلفان مع مسئول في الأمم المتحدة، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩).
٥٠. بعض التقارير تشير إلى أن هناك أربعة وليس ثلاثة قوارب إضافية مشتبه بها.
٥١. وفقا لرئيس الأمن في برنامج الأغذية العالمي في السودان، لا دليل موجوداً على وجود أسلحة أو ذخائر على متن القوارب (مقابلة المؤلفين مع الرئيس الأمني لبرنامج الأغذية العالمي، لندن، أكتوبر ٢٠٠٩).
٥٢. انظر الفريق الدولي المعني بالأزمات (٢٠٠٩b، ص ٧–٨) للحصول على وصف تفصيلي للهجوم.
٥٣. سرق أو فقد ٧٣٥ طناً متريا من المعونة الغذائية في الغارة.
٥٤. رياك غاي كوك هو الرئيس السابق لمجلس التنسيق الجنوبي في الخرطوم وعضو حزب المؤتمر الوطني.
٥٥. وثائق داخلية للأمم المتحدة استعرضها المؤلفان في نوفمبر ٢٠٠٩.
٥٦. وثائق داخلية للأمم المتحدة استعرضها المؤلفان في نوفمبر ٢٠٠٩.
٥٧. مقابلة أجراها المؤلفان مع مصدر عسكري، نوفمبر ٢٠٠٩.
٥٨. تأسست القيادة الأمريكية في أفريقيا سنة ٢٠٠٧، وهي "تجري اشتباك أمني مستمر من خلال برامج من جيش إلى جيش، أنشطة يرعاها الجيش، وغيرها من العمليات العسكرية وفقا لتوجيهات لتعزيز بيئة افريقية مستقرة وآمنة دعماً لسياسة الولايات المتحدة الخارجية". انظر أفريكوم الثانية (بلا تاريخ).
٥٩. انظر شوميروس وتيموتجيرايز (٢٠٠٩).

٦٠. خلال عملية البرق الراعد كان حضور الجيش الشعبي لتحرير السودان ضعيفاً وافتقر إلى أجهزة الاتصالات الأساسية والمركبات (مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل سوداني في الشؤون الأمنية، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩).
٦١. وثائق داخلية للأمم المتحدة استعرضها المؤلفان في نوفمبر ٢٠٠٩.
٦٢. مقابلة أجراها المؤلفان مع مسؤول في الأمم المتحدة، نوفمبر ٢٠٠٩.
٦٣. وثائق داخلية للأمم المتحدة استعرضها المؤلفان في نوفمبر ٢٠٠٩.
٦٤. اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٩ تم نشر ١٦٦٤١ فرداً (رقم محقق) من القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة/المدمجة، بما في ذلك ١٥٠٠ في الخرطوم (بعثة الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص ٢٩).
٦٥. على الرغم من تلكؤ الجيش الشعبي لتحرير السودان في مسيرته المهنية فقد واصل اقتناء الأسلحة الخفيفة والثقيلة في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. انظر لويس (٢٠٠٩).
٦٦. مقابلة أجراها المؤلفان مع مسئول في الأمم المتحدة، نوفمبر ٢٠٠٩.
٦٧. مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل في شؤون أمن السودان ٢، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩.
٦٨. في سنة ٢٠٠٩ كانت هناك زيادة كبيرة في الدعم الدولي لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان ولبرامج التنمية، مع مزيد من الدعم المقرر لسنة ٢٠١٠. مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل في شؤون أمن السودان ٢، سبتمبر ٢٠٠٩).
٦٩. مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل في شؤون أمن السودان، أكتوبر ٢٠٠٩.
٧٠. الخلاف بين تعبان وباولينو على حاكمية ولاية الوحدة يعود إلى أواخر التسعينات. انظر جونسون (٢٠٠٣، ص ١٢٣).
٧١. شرطة الولاية التي ترتدي زياً بنياً – هي في الحقيقة الجيش الخاص لكليمنت واني – ولها حضور واضح في جوبا (مقابلة أجراها المؤلفان مع محلل في شؤون أمن السودان، جوبا، أكتوبر ٢٠٠٩).
٧٢. مقابلة أجراها المؤلفان مع مصدر من الأمم المتحدة، نيروبي، أكتوبر ٢٠٠٩.
٧٣. وثائق داخلية للأمم المتحدة استعرضها المؤلفان في نوفمبر ٢٠٠٩.
٧٤. بدأت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود، التي فوض بتشكيلها اتفاق السلام الشامل، العمل في يناير ٢٠٠٧، ولكنها بحلول أغسطس ٢٠٠٩ لم تتوصل بعد إلى اتفاق على ثلثي الحدود. انظر بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩b، الفقرة ٤٥). وتم التعجيل بالتقدم في الشطر الأخير من سنة ٢٠٠٩، إذ جرى تعيين أكثر من٨٠% بحلول نهاية السنة، لكن الخلاف ظل كبيراً ، بحسب التقارير .
٧٥. هناك أصوات قوية في المجلس التشريعي لجنوب السودان يدعو لإعلان الاستقلال من جانب واحد إذا لزم الأمر. انظر نايبا (٢٠٠٩، ص ٧).
٧٦. المناطق الثلاث أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق هي جزء من شمال السودان ولكنها كانت ساحات معارك مركزية خلال الحرب الأهلية. وعلى النقيض من أبيي، التي منحت حق إجراء استفتاء لتحديد ما إن ستبقى ضمن شمال السودان أو جنوبه، فإن المنطقتين الحدوديتين الأخيرتين منحتا الحق بـ"المشاورات الشعبية" المحدد

تحديداً غامضاً في اتفاق السلام الشامل، الأمر الذي سيتيح للممثلين المنتخبين إعادة التفاوض بشكل فعال على أحكام بروتوكول اتفاق السلام الشامل المتصلة بمناطقهم. انظر البروتوكول بين حكومة السودان والحركة الشعبية بشأن حل النزاع في ولايات جنوب كردفان جبال النوبة والنيل الأزرق (اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥، s. ٣).

٧٧. بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٩ هدد ٢٨ حزباً سياسياً في السودان، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان بمقاطعة الانتخابات إذا لم يجر تعديل على قانون الأمن الوطني وقانون الإجراءات الجنائية وقانون نقابات العمال وقانون الحصانات وقانون الأحوال الشخصية وقانون الصحافة والمطبوعات وقانون النظام العام. انظر سودان تريبيون (٢٠٠٩c).

٧٨. انظر معهد السلام الأميركي (بدون تاريخ) للحصول على معلومات أساسية عن الانتخابات.

٧٩. النظم الثلاثة التي ستستخدم هي الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة والتمثيل النسبي وقوائم المرأة المنتخبة على أساس نسبي على مستوى الولاية (ويليس، ٢٠٠٩، ص ٤).

٨٠. نحو ٩٢ في المائة من النساء في جنوب السودان لا يتقن القراءة ولا الكتابة، مقارنة بـ٦٢ في المائة في دارفور و٥٤ في المائة على الصعيد الوطني (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٢).

٨١. مقابلة أجراها المؤلفان مع جون اندروغا دوكو، رئيس بعثة حكومة جنوب السودان، نيروبي، يناير ٢٠١٠.

٨٢. على وجه الخصوص مطلب الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن يكون لها ٢٨ في المائة من المقاعد في المجلس الوطني بموجب صيغة اتفاق السلام الشامل لتقاسم السلطة. وتحتاج ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من هذه المقاعد لتكون قادرة على منع أي تغييرات على الدستور (توماس، ٢٠١٠، ص ٨).

٨٣. التدخل السياسي يتضمن اتهامات بـ"تزوير" وثائق أساسية من قبل الرئيس والتلاعب بمحاضر الاجتماعات لشطب آراء الجنوبيين، الأمر الذي أدى إلى وقف عمل اللجنة تماما لمدة شهرين قبل سبتمبر ٢٠٠٩ (مقابلة أجراها المؤلفان مع أحد أعضاء حكومة جنوب السودان، نيروبي، أكتوبر ٢٠٠٩).

٨٤. منذ اتفاق السلام الشامل، ظل وضع أبيي وإدارتها موضع خلاف كبير. وفي يوليو ٢٠٠٩، قضت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي بإعادة ترسيم حدود ابيي، ناقضة بذلك قراراً سابقاً للجنة حدود أبيي التي فوض بها اتفاق السلام الشامل. ورحب الطرفان بالقرار في البداية ولكن النقاش تحول بعد ذلك إلى جوهر المسألة وهو مواقع الحقول النفطية المجاورة.

٨٥. نحو خمسة في المائة فقط من حقول النفط في السودان (بلوك ٦) تقع مباشرة في الشمال (مقابلة أجراها المؤلفان مع لوك باتي، طالب دكتوراه، المعهد الدنمركي للدراسات الدولية، كوبنهاغن، سبتمبر ٢٠٠٩).

٨٦. مقابلة أجراها المؤلفان مع موظف في الأمم المتحدة، نيروبي، ديسمبر ٢٠٠٩.
٨٧. وثائق داخلية للأمم المتحدة استعرضها المؤلفان في نوفمبر ٢٠٠٩.
٨٨. مقابلة أجراها المؤلفان مع موظف في الأمم المتحدة، نيروبي، ديسمبر ٢٠٠٩.
٨٩. أعلن بيان صحفي لجارتش: "نحن نتوقع استخراج النفط الخام الخفيف الحلو من مناطق الولاية حين ينفصل الجنوب عن الخرطوم" (إدارة مجموعة جارتش، ٢٠٠٨).
٩٠. انظر أيضا مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩a، الفقرات ٣ و٧ و١٤–١٥).
٩١. مقابلة أجراها المؤلفان مع مسؤول رفيع المستوى ببعثة الأمم المتحدة، جوبا، سبتمبر ٢٠٠٩.
٩٢. مقابلة أجراها المؤلفان مع جون أندروغا دوكو، رئيس بعثة حكومة جنوب السودان، نيروبي، يناير ٢٠١٠.
٩٣. تضخ أنابيب النفط حاليا شمالاً إلى ميناء بور سودان. من الحلول الممكنة الحصول على حق مد الأنابيب مقابل حصة في النفط.

المراجع

African Rights. 1995. *Facing Genocide: The Nuba of Sudan.* London: African Rights.

AFRICOM (United States Africa Command). n.d. 'U.S. Africa Command.' <http://www.africom.mil/AboutAFRICOM.asp>

Alier, Abel. 1999. *Too Many Agreements Dishonoured*, 2nd revised edn. Reading: Ithaca Press.

Arnold, Matthew. 2007. 'The South Sudan Defence Force: Patriots, Collaborators or Spoilers?' Journal of Modern African Studies, Vol. 45, No. 4, pp. 489–516.

Ashworth, John. 2009. CPA Alert: *The State of Sudan's Comprehensive Peace Agreement.* Alert No. 1. Utrecht: IKV Pax Christi. September.

Asmara Declaration. 1995. Signed by the National Democratic Alliance, Asmara. June.

Bure, Benaiah Yongo. 2009. 'The Comprehensive Peace Agreement: From Its Conception to the Endgame.' Unpublished paper presented at the International Sudan Studies Conference, Pretoria. 25–28 November.

Carter Center. 2009. *Statement on Sudan's Voter Registration, Nov. 1–Dec. 7, 2009.* Atlanta: Carter Center. 17 December.

CPA (Comprehensive Peace Agreement). 2005. Signed by the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army, Nairobi. 9 January.

Fashoda Peace Agreement. 1997. Signed by the Government of Sudan and the SPLM/A-United, Fashoda. 20 September.

Grawert, Elke. 2009. 'Power and Wealth Sharing versus Contested Governance.' Unpublished paper presented at the International Sudan Studies Conference, Pretoria. 25–28 November.

Hemmer, Jort. 2009. *Ticking the Box: Elections in Sudan.* The Hague: Netherlands Institute for International Relations Clingendael. September.

HRW (Human Rights Watch). 2009. *Letter to the Presidency of the Sudanese Government of National Unity Concerning the Situation in Malakal. 21 May.* <http://www.hrw.org/en/news/2009/05/21/letter-presidencysudanesegovernment national-unity-concerning-situation-malakal>

HSBA (Human Security Baseline Assessment). n.d. 'The Sudan Human Security Baseline Assessment (HSBA) Project.' <http://www.smallarmssurveysudan.org>

ICG (International Crisis Group). 2009a. *Sudan: Preventing Implosion.* Nairobi/Brussels: ICG. 17 December.

—. 2009b. *Jonglei's Tribal Conflicts: Countering Insecurity in South Sudan.* Juba/Nairobi/Brussels: ICG. 23 December.

IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 1994. Declaration of Principles. Signed by the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army, Nairobi. 20 July.

IRIN. 2009. 'Southerners Still Besieged by Suspected LRA Fighters.' 24 November.

Jarch Management Group. 2008. 'Jarch Oil Group Congratulates New Governor of Unity State.' *Sudan Tribune. 30 May 2008.*

Johnson, Douglas Hamilton. 2003. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars.* Oxford: James Currey.

Juba Declaration (Juba Declaration on Unity and Integration between the Sudan People's Liberation Army and the South Sudan Defence Forces). 2006. Signed by the Sudan People's Liberation Army and the South Sudan Defence Forces, Juba. 8 January.

Khartoum Peace Agreement. 1997. Signed by the Government of Sudan and representatives from the United Democratic Salvation Front and South Sudan Independence Movement/Army, the Sudan People's Liberation Movement, South Sudan Independents Group, Equatoria Defence Force, Union of Sudanese African Parties and Bor Group, Khartoum. 21 April.

Kings, Chiefs, and Traditional Leaders. 2009. *The Kings, Chiefs and Traditional Leaders Conference Resolutions and Recommendations.* Unpublished document. Bentiu, Unity State. 18–24 May.

Lewis, Mike. 2009. *Skirting the Law: Post-CPA Arms Flows to Sudan.* HSBA Working Paper 18. Geneva: Small Arms Survey. September.

Mawien, Kuol Athian. 2008. *Government of Southern Sudan 2009 Budget.* Unpublished speech presented to the Southern Sudan Legislative Assembly by the Minister of Finance and Economic Planning. 10 December.

MSF (Médecins Sans Frontières). 2009. *Facing up to Reality: Health Crisis Deepens as Violence Escalates in Southern Sudan. December.*

Nyaba, Peter Adwok. 2009. 'SPLM-NCP Asymmetrical Power Relations Jeopardize Implementation of the CPA and the Future of Sudan.' Unpublished paper submitted to the International Sudan Studies Conference, Pretoria. 25–28 November.

Oxfam. 2010. *Rescuing the Peace in Southern Sudan.* Joint NGO Briefing Paper. Oxford: Oxfam International. January.

Reuters. 2009. 'Southern Sudan President Makes First Call for Independence.' 31 October.

Ruati, Richard. 2009. 'Ugandan Security Forces Kill Senior LRA Commander in CAR.' *Sudan Tribune.* 22 November.
—. 2010. 'Ugandan Army Outlines OLT Achievements on LRA Rebels in 2009.' *Sudan Tribune.* 11 January.
Schomerus, Mareike. 2007. *The Lord's Resistance Army in Sudan*: A History and Overview. HSBA Working Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.
— and Tumutegyereize, Kennedy. 2009. *After Operation Lightening Thunder: Protecting Communities and Building Peace.* London: Conciliation Resources. April.
Small Arms Survey. 2007a. *Small Arms Survey 2007: Guns and the City.* Cambridge: Cambridge University Press.
—. 2007b. *Anatomy of Civilian Disarmament in Jonglei State: Recent Experiences and Implications.* HSBA Issue Brief No. 3, 2nd edn. February.
—. 2008. *Allies and Defectors: An Update on Armed Group Integration and Proxy Force Activities.* HSBA Issue Brief No. 11. Geneva: Small Arms Survey. May.
—. 2009. *Conflicting Priorities: GoSS Security Challenges and Recent Responses*. HSBA Issue Brief No. 14. Geneva: Small Arms Survey. May.
Sudan Tribune. 2009a 'Militiamen Kill 76 in South Sudan's Jonglei.' 22 September.
—. 2009b. 'Sudanese Parties Trade Accusations over Jonglei Attacks.' 23 September.
—. 2009c. 'Juba conference threatens to boycott Sudan's election.' 1 October.
—. 2009d. 'Fresh Clashes Erupt in Sudan's Unity State: Sources.' 3 October.
Thomas, Edward. 2010. *Decisions and Deadlines: A Critical Year for Sudan.* London: Chatham House. January.
UN (United Nations). 2008. *Scary Statistics: Southern Sudan.* Khartoum: Office of the UN Resident and Humanitarian Coordinator in the Sudan.
UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2009a. *Near-verbatim Transcript of the Press Conference by UN Deputy Resident Humanitarian Coordinator for Southern Sudan Lise Grande.* Khartoum: UNMIS. 12 August.
—. 2009b. CPA *Monitor*, Vol. 5, No. 45. Khartoum: UNMIS. August.
—. 2010. CPA *Monitor*, Vol. 6, No. 50. Khartoum: UNMIS. January.
UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2009. *Humanitarian Action in Southern Sudan Report.* No. 38. 6–20 November.
UNSC (United Nations Security Council). 2005. Resolution 1590. S/RES/1590 of 24 March.
—. 2009a. Resolution 1870. S/RES/1870 of 30 April. <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/ GEN/N09/320/46/PDF/N0932046.pdf?OpenElement>"
—. 2009b. *Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Sudan.*

S/2009/545 of 21 October.
USIP (United States Institute of Peace). n.d. 'Sudan's 2009 Elections: Critical Issues and Timelines.'
<http://www.usip.org/resources/sudan-s-2009-elections-critical-issues-and-timelines>
de Waal, Alex. 2004. 'Counter-insurgency on the Cheap.' *London Review of Books*. Vol. 26, No. 15. 5 August.
—. 2009. 'Peace in Sudan: Priorities and Constraints.' Making Sense of Darfur Blog. 14 June.
<http://blogs.ssrc.org/darfur/2009/06/14/peace-in-sudan-priorities-and-constraints>
Willis, Justin. 2009. 'Elections in Sudan: Between a Rock and a Hard Place.' Submission on behalf of the Rift Valley Institute to the UK Associate Parliamentary Group on Sudan. London: Rift Valley Institute. October.
—, Atta el-Battahani, and Peter Woodward. 2009. *Elections in Sudan: Learning from Experience*. London: Rift Valley Institute. May.
Young, John. 2006. *The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration*. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2007. *Emerging North–South Tensions and Prospects for a Return to Wa*r. HSBA Working Paper No. 7. Geneva: Small Arms Survey. July.

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان
أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
جون يونغ

العدد ٢شباط/فبراير ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
ريتشارد جارفيلد

العدد ٣ ايار/مايو ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
جون يونغ

العدد ٤ ايار/مايو ٢٠٠٧
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو

الديمقراطية والسودان
جوشوا ماركس

العدد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
جون يونغ

العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا وهزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
جون يونغ

العدد ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
جون يونغ

العدد ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي
ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و»دارفورة» تشاد: الخيال والحقيقة
جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
كليا كاهن

العدد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨
آدم أوبراين

العدد ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور
جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
جولي فلينت

إصدارات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000.
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001.
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001.
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002.
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002.
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002.
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002.
8. *Small Arms in the Pacific,* by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003.
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003.
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003.
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003.
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004).
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe,* by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1.
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for*

Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0.

15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities,* edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4.
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2.
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges,* by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9.
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5.
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7.
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3.
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6.
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9.
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. *Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons,* by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001.
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo,* by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002.
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003.
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia,* by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3.
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands,* by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8.
6. *La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits,* by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3.
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil),* by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-00806.
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo,* by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with UNDP–Republic of Congo, December 2007, ISBN.
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims,* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0.
10. *Firearm-related Violence in Mozambique,* a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6.

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9 Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger.

Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5 No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0 Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X.

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0 The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G.

Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9 Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

-edited by Diana Rodriguez, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8

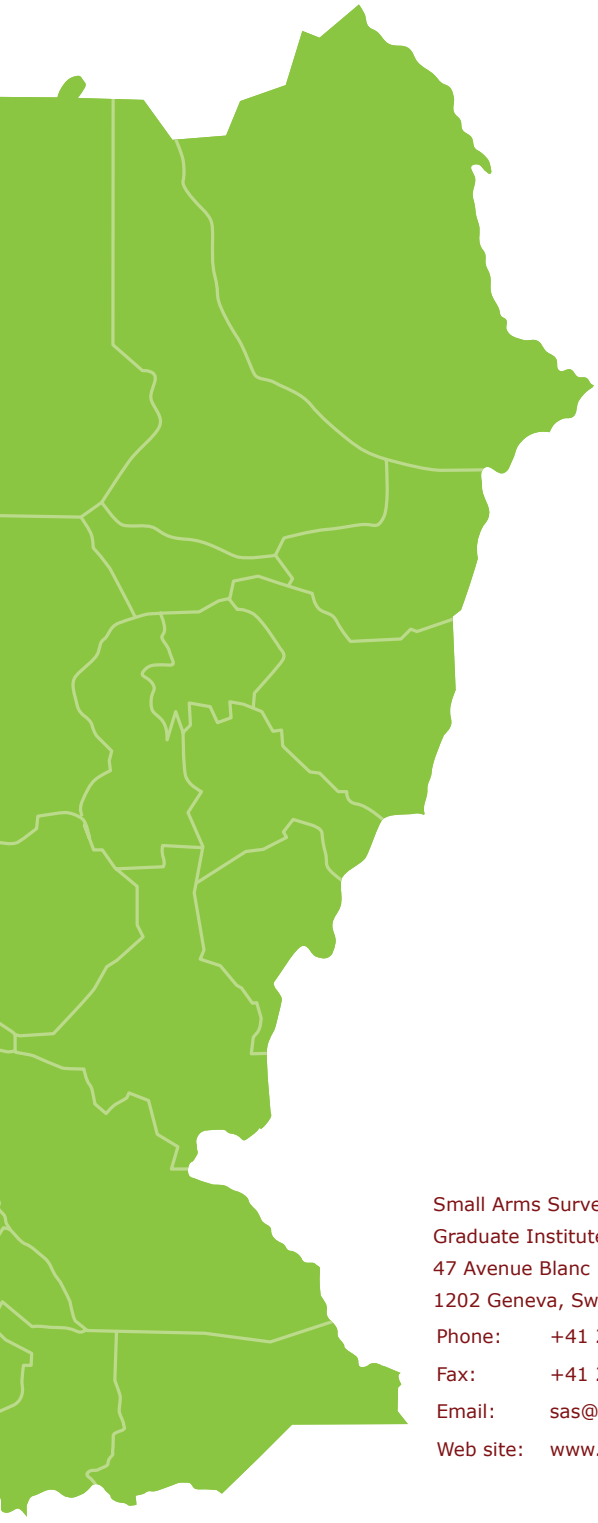

نیسان ۲۰۱۰

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

Phone:	+41 22 908 5777
Fax:	+41 22 732 2738
Email:	sas@smallarmssurvey.org
Web site:	www.smallarmysurvey.org